



مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

تابوهات المثلية الجنسية وسياسات الهوية والاعتراف في بعض حججنا وتكتيكاتنا ضد المثليين والمعادين لهم

حسام الدين درويش
باحث سوري

20
24

◆ بحث محكم
◆ قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة
◆ 15 غشت 2024

تابوهات المثلية الجنسية وسياسات الهوية والاعتراف في بعض حججنا وتكتيكاتنا ضد المثليين والمعادين لهم¹

1 - البحث مقتطف من كتاب في فلسفة الاعتراف، د. حسام الدين درويش، مؤسسة مؤمنون بلاحدود..

يهدف هذا الفصل إلى توضيح علاقة تابوهات المثلية الجنسية بسياسات الهوية والاعتراف، وبعض أهم الإشكاليات التي تتضمنها هذه العلاقة، بالإضافة إلى مناقشة بعض أهم الحجج «الشعبية» المستخدمة، في الدفاع عن المثلية الجنسية، أو الهجوم أو التهجم عليها، في الثقافة العربية، وبعض أهم التكتيكات «الشعبية» المستخدمة، في هذا الدفاع والهجوم أو التهجم. ومن الواضح أن مصطلحات الدفاع والهجوم أو التهجم تضعنا في جو معركة ما. وتزداد قوة الانطباع بوجود مثل هذا الجو، بل وبوجود حرب ما، إذا أخذنا في الحسبان مصطلح التكتيك وارتباطه الوثيق بمصطلح الاستراتيجية؛ فكلا المصطلحين قادمان من الميدان العسكري، ويحملان دائماً «روح» هذا الميدان، وبعض أهم سماته. وأرى أن هذا الطابع القتالي/ العسكري/ الحربي، للمصطلحات المستخدمة هنا، يعكس أجواء «النقاش العنيف» السائد غالباً بين السوريين (والعرب عموماً)، حين يتناولون موضوع المثلية الجنسية وما يتصل به. ويتجسد عنف هذا النقاش في قيام كل طرف غالباً بإظهار نفوره من الطرف الآخر وعدم تقبله، أو حتى قبوله، ليس مشروعية حجج الآخر ومنطقه ومنطلقاته فحسب، بل ومشروعية وجوده أيضاً. فهذه «الحرب الفكرية» قوية، إلى درجة تسمح بوصفها بالحرب الوجودية؛ بقدر ما يرى كثيرون من المنخرطين فيها أنه لا يمكن لوجودهم أو لـ «نمط حياتهم» أن يتحقق ويتشعروا ويستقروا إلا من خلال قمع أو نفي أو إلغاء وجود الطرف الآخر أو «نمط حياته».

من الضروري الانتباه إلى أن مصطلح «الدفاع»، المستخدم في العنوان، لا ينفي مصطلح الهجوم، بل يتضمنه. فكما هو الحال في الحروب العسكرية (وفي كرة القدم)، يكون الهجوم غالباً، أو في كثير من الأحيان على الأقل، أفضل وسيلة للدفاع. وليس نادراً أن يتضمن دفاع كل طرف عن موقفه هجومًا قويًا على موقف الطرف الآخر، وإظهاراً لـلا-معقولية هذا الموقف، نظرياً وعملياً، معرفياً وأخلاقياً. وفي حال هيمنة طرف ما على المجال العام، يصبح تبني موقف الطرف الآخر أشبه بالتأبؤ أو المحذور الذي ينبغي تجنبه بأي ثمن. وهذا ما نراه قائماً في الثقافتين العربية والغربية المعاصرتين، على حد سواء.

1. تابوهات المثلية الجنسية وسياسة الهوية والاعتراف

بعد «الفترة الذهبية لليبرالية الغربية» التي سمحت بكسر كثير من المحظورات والتخلص منها أو تخطيها، أصبح انتهاك التابوهات القديمة وتجاوزها يترافق، منذ ثمانينيات القرن الماضي خصوصاً، مع ظهور تابوهاتٍ كثيرةٍ جديدةٍ، في إطار «سياسات الهوية والاعتراف» التي بدأت تهيمن، تدريجياً، في هذه الثقافة. وسنقوم فيما يلي بالإشارة إلى بعض سمات أو مضامين «سياسات الهوية والاعتراف»، في الثقافة الغربية، من أجل توضيح مفهومي «التمييز الإيجابي» و«التمييز السلبي» تجاه المثليين، وخصوصية التابو الجنسي عموماً، وتابو المثلية الجنسية (بين الذكور تحديداً) خصوصاً، في الثقافة العربية (و الإسلامية).

1) سياسات الهوية والاعتراف: بين التمييز السلبي والتمييز الإيجابي

وفقاً لهذه السياسات، تم ويتم تحويل مجموعاتٍ كثيرةٍ وكبيرةٍ من الناس إلى جماعاتٍ عضويةٍ «communities» ومتميزةٍ، انطلاقاً من اتسامها بسمه معينه هي، بمعنى ما، المحدد الأساسي لـ «هويتها». هذا ما حصل ويحصل، على سبيل المثال، في خصوص السود والنساء والمثليين والمعوقين... إلخ. وعلى هذا الأساس، تم تأكيد ضرورة الانتقال من سياسة المساواة، بين الناس عموماً، أو بين مواطني أو قاطني بلد ما، إلى سياسة التمايز والتمييز، ومن «التمييز السلبي»، في مستوى اللغة والتعامل (القوانين)، إلى «التمييز الإيجابي»، في خصوص هذه الجماعات وغيرها. وبدا أن القيم الديمقراطية المتفرعة من مبادئ المساواة وحرية التعبير تتراجع، لصالح بروز القيم التي تشدد على أولوية مراعاة التمايز واحترام الخصوصيات، ومراقبة وكبت أو قمع كل خطابات و«مشاعر الكراهية»، تجاه هذه الأقليات والجماعات المختلفة. وأصبح التعبير عما يسمى بـ «مشاعر الكراهية»، تجاه الجماعات المذكورة، يمثّل انتهاكاً مرفوضاً للتابو، بالمعنى الكامل للكلمة.

ولتجنب أيّ سوء فهم محتمل، من الضروري الإشارة الصريحة إلى أننا نعتقد فعلاً بـ «سلبية التمييز السلبي» وبـ «إيجابية التمييز الإيجابي». فكلتا الظاهرتين تستحقان الوسم المطلق عليهما، ولا يلغي ذلك تحفظنا على الشيوع المتزايد لسياسات الهوية التي تعلي من شأن التمييز الإيجابي، في تركيزها (شبه) المطلق على انتماء الإنسان إلى هذه المجموعة/ الجماعة أو تلك، أكثر من تركيزها على الإنسان، بوصفه إنساناً، وبوصفه مواطناً، وبوصفه فرداً وشخصاً. وعلى الرغم من اعتقادنا بأن المبادئ المتصلة بالمساواة والحرية الفردية، لا الجماعية والمعاملة التمييزية التفصيلية، هي التي ينبغي أن تسود في الديمقراطية الليبرالية حقاً، فإننا نعتقد بالمعقولة الكبيرة والمرحلية لظاهرة التمييز الإيجابي. ونحن لا نرى في التعارض الظاهري الحالي، بين التمييز الإيجابي ومبدأ المساواة، الديمقراطي، إلا خطوةً أو مرحلةً ضروريةً، لحماية الأفراد المنتمين إلى جماعاتٍ اضطهدت، لفتراتٍ طويلةٍ، تاريخياً، ولردّ الاعتبار لها. فالتمييز الإيجابي إيجابيٌّ، بقدر كونه خطوةً في هذا الاتجاه، اتجاه تحقيق المساواة الديمقراطية، لكنه يكون سلبياً، بقدر تحوله إلى عقبةٍ في وجه تحقيق هذه المساواة أو مقابل يتناقض أو يتنافى معها.

ينبغي للحديث عن وجود أو حصول انتقالٍ ما، من «التمييز السلبي» إلى «التمييز الإيجابي»، ألا يعطي الانطباع بأن التمييز السلبي (في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية أو في غيرها من الدول) قد زال فعلياً، أو هو بالضرورة في طريقه إلى الزوال قريباً، وأن التمييز الإيجابي قد أصبح طاغياً ومهيمناً فعلياً. فما زال التمييز السلبي يطال كثيرين من أفراد الجماعات المضطهدة المذكورة، حتى في الدول ذات النظام الديمقراطي. ويكفي أن نعلم أن كثيراً من الدول ذات النظام الديمقراطي ما زلت تمارس تمييزاً سلبياً كبيراً بحق المثليين. فعلى سبيل المثال، ألمانيا، التي تعدّ، حالياً، إحدى أكبر وأبرز قلاع الديمقراطية والليبرالية في أوروبا، لم تشرعن زواج المثليين إلا منذ مدة قصيرة فقط. فالمسيرة، في هذا الخصوص، هي أقرب إلى بدايتها ونقطة انطلاقها، منها إلى نهايتها ونقطة تمامها. يُضاف إلى ذلك أن الحديث عن البروز المتزايد للتمييز الإيجابي لا ينطبق إلا على بعض الدول الغربية خصوصاً، ذات النظام الديمقراطي. أما «التمييز» في معظم البلاد الأخرى، ومنها «البلاد العربية (و) الإسلامية»، فما زال سلبياً جداً فقط عموماً؛ وينطبق ذلك على التمييز الممارس تجاه المثليين خصوصاً.

ففي الثقافة العربية، ما زال التمييز السلبي، في خصوص بعض الجماعات المذكورة وما يمثّلها، هو السائد والمهيمن، هيمنةً مطلقةً. ويبدو هذا التمييز واضحاً، في خصوص المثلية الجنسية، حيث تتعاقد السلطات السياسية والأمنية والدينية والاجتماعية، وتؤسس لهيجانٍ شعبيٍّ، وتتأسس عليه، ضد المثلية الجنسية، وضد كل ما يمت لها بصلة. فعلى سبيل المثال، في الوقت ذاته الذي كانت فيه ألمانيا، كما أشرنا آنفاً، تشرعن زواج المثليين، وتمنحهم مزيداً من الحقوق، في طريق تحقيق المساواة الكاملة بينهم وبين غيرهم من المواطنين، أصدرت مصر قانوناً يجرّم المثلية الجنسية ممارسةً وترويجاً... إلخ، تحت طائلة عقوبة السجن، لمدةٍ قد تصل إلى خمسة عشر عاماً. ويبين هذا القانون أن الآمال بالتراجع التدريجي للعنصرية ضد المثليين في منطقتنا و/أو ثقافتنا ضعيفةٌ، على الرغم من أنها، أو بالأحرى بسبب أنها، تُعدّ «(من) الأسوأ عالمياً»، في هذا الخصوص. فبدلاً من أن تقود السلطات الحاكمة والمهيمنة محاولات التخفيف من الظلم الواقع على الفئات المضطهدة أو المنبوذة وحمايتها، نجد هذه السلطات ذاتها في طليعة ممارسي هذا الاضطهاد والنبذ، ومعززي وجودهما في الدولة والمجتمع.

(2) المثلية الجنسية: تابوهات كثيرة وحالة استقطاب كبيرة

من الواضح أنّ أوضاع المثليين في كلٍّ من العالمين «العربي الإسلامي» و«العربي» مختلفةٌ إلى حد التناقض، في كثيرٍ من المجالات. ومع ذلك، ثمة قاسمٌ مشتركٌ مهمٌ بينهما يتمثل في أن أوضاع المثليين، في الثقافتين، مليئةٌ بالتابوهات والمحظورات والخطوط الحمراء التي ينبغي للشخص مراعاتها بدقة، عند تناول المسائل المتصلة بها. ففي الثقافة العربية و/أو الإسلامية، نجد أن تصريح الشخص بأنه «مثلي»، أو بأنه يدعم منح المثليين كامل الحقوق الممنوحة لـ «المغايرين» أو غير المثليين، هو، غالباً على الأقل، انتهاكٌ مثيرٌ للاستهجان والنفور والغضب والدهشة، وربما الصدمة، لدى شريحةٍ واسعةٍ من الناس؛ ويمكن أن يُعرّض صاحبه لأخطارٍ كبيرةٍ

وكثيرة. وفي المقابل، إن «كل» ما يُنظر إليه، في «الثقافة الغربية»، على أنه «خطاب كراهية»، مدانٌ، رسمياً وشعبياً، إلى حدٍّ ما. ونظراً إلى أنه من الممكن أن يُعرِّض صاحبه للمساءلة القانونية، فقد أصبح هذا الخطاب يقتصر غالباً على الثقافة الشفهية، وضمن دوائر ضيقة أو مغلقة. ونظراً إلى أن كل ثقافة تتضمن، دائماً أو غالباً على الأقل، «ثقافة مضادة»، بمعنى ما، نجد أن «الثقافة الغربية» ما زالت تتضمن اتجاهًا قوياً مضاداً للمثلية الجنسية، لكن الخشية من مخالفة القانون والملاحقة القضائية تجعل أفرادها مضطرين إلى التزام الصمت أو ممارسة ما يشبه التقية غالباً. أما في «ثقافتنا العربية و/ أو الإسلامية»، فثمة اتجاه متنام، لكنه مازال محدوداً وضعيفاً جداً، يتبنّى «الاتجاه الغربي» السائد، في هذا الخصوص، و/ أو يحاول الدفاع عن حقوق المثليين وقضيتهم عموماً.

إنَّ **المواجهة الفكرية**، بين أنصار الاتجاهين المختلفين، في الثقافة العربية، هي أكثر ما يهمننا، في السياق الحالي. وفي ما يشبه المفارقة، يشترك الاتجاهان بصفة مشتركة أساسية تتمثل في أن كليهما لا يرى أي معقولة أو مقبولة (أخلاقية خصوصاً) في موقف الطرف الآخر، ولا يبدي أي استعداد لتفهم موقف هذا «الآخر»، في هذا الخصوص. فكلاهما يحوّل إمكانية مخالفة الرأي الذي يتبناه إلى تابو أو محظور ينبغي عدم انتهاكه مطلقاً. وكل موقف، من هذين الموقفين، قائمٌ على تسويغٍ مطلقٍ للذات، وتقييمٍ إيجابيّ لها، مقابل تقييمٍ سلبيٍّ مطلقٍ للموقف الآخر.

قد يبدو أن هذه الصورة المرسومة للموقفين المذكورين تبسيطيةٌ واختزاليةٌ؛ بمعنى أنها لا تعكس التنوع القائم في الآراء الموجودة في هذا الخصوص؛ لكنني أعتقد أن التنوع المظنون هو في أضعف الحدود الممكنة، وأن القطبية هي السائدة في النقاش العربي/ السوري، في هذا الخصوص. ويصعب، كثيراً، أن نجد من يحاول إبراز إيجابيات كل طرفٍ وسلبياته، من الناحية المعرفية و/ أو الأخلاقية. فالنقاشات، في هذا الخصوص، تتأسس على تقييمٍ أخلاقيٍّ ناجزٍ ومهيمنٍ على وجهة نظر كل طرفٍ، حيث يتم التركيز على إظهار لا-معقولة موقف الطرف الآخر، ولا-مقبوليته الأخلاقية، بالدرجة الأولى. وحديثنا عن وجود طرفين أساسيين يشتركان في صفة أساسية ما، لا يعني أننا نقول بتمائلٍ فعليٍّ بينهما، كماً أو كيفاً، نظرياً أو عملياً، معرفياً أو أخلاقياً. فما زال الطرف الذي يمارس التمييز السلبي ضد المثليين هو الطاغية والمهيمن، لدرجة يصبح فيها الحديث عن وجود طرفٍ آخر، بالمعنى الكامل للكلمة، هو، في كثيرٍ من الأحيان، أقرب إلى المجاز منه إلى الحقيقة. وغالباً ما يقتصر ظهور الطرف الممثل للمثليين والمدافعين عنهم، أو المتبني لقضيتهم، على أصواتٍ فرديةٍ غير منظمة. كما أن حضور هذا الطرف في الثقافة العربية/ السورية المكتوبة لم يحصل إلا حديثاً، فيما اقتصر هذا الحضور، سابقاً، على أن يكون، في تلك الثقافة، شفهيّاً، وفي حدود ضيقة عموماً. ويمثّل هذا الانتقال في مناقشة هذه المسألة من الشفاهية إلى الكتابية، انتهاكاً خاصاً وإضافياً للتابوهات المرتبطة بهذه المسألة.

يشير العنوان الفرعي لهذا الفصل إلى أنه لا يسعى إلى الدفاع عن وجهة نظر أيٍّ من الطرفين المتضادين. لكننا نعلم، بحكم الخبرة العملية على الأقل، أنه عندما نقول إننا لا نريد، من خلال كلامنا، الدفاع عن هذا

الطرف أو ذاك، فهذا يعني أن ثمة إمكانيةً قويةً نسبياً لأن يتضمن كلامنا دفاعاً ما عن الطرف المعني، أو لأن يؤوّل على هذا النحو. وعلى الرغم من أنني لا أسعى إلى الدفاع عن منظور أو موقف أحد الطرفين، فإن كلامي سيتضمن، أحياناً على الأقل، ما يبدو أنه دفاعٌ عن هذا الطرف أو ذاك. والقول «إنني لا أسعى إلى الدفاع عن أيٍّ من هذين الموقفين» لا يعني أنني سأحاول أن أكون حيادياً، في هذا الخصوص. فأنا سأعلن عن تحيزاتي، في هذا الخصوص، بأكبر قدر ممكن من الوضوح. ومن المهم الإشارة، هنا، إلى أن التحيز، أو عدم الحياد، لا ينفي، من حيث المبدأ، الموضوعية المعرفية والأخلاقية، وإنما هو بالأحرى شرطها الضروري والأساسي، في مثل هذه السياقات. ما أروم إليه، في السياق الحالي، يتجاوز مسألة الدفاع عن طرفٍ والهجوم على طرفٍ آخر، وإنما يتمثل خصوصاً في سبر الإمكانية، الجزئية والنسبية، لتجاوز التناقض غير المنتج أو الجدل السلبي الذي يبدو أنه يسود في العلاقة بين حجج ومواقف هذه الأطراف المتناقضة، والبحث عن إمكانية ما لقيام جدلٍ إيجابيٍّ أو منتجٍ، جزئياً ونسبياً، بينهما.

يمكن تفسير حالة القطبية السائدة، في المواجهات الفكرية، بين المدافعين عن المثلية والمتهجمين عليها، بكون التابو الجنسي عموماً، والمثلية الجنسية خصوصاً (وبين الذكور بالدرجة الأولى)، هو، من زاويةٍ ما، أقوى التابوهات الثلاثة المعروفة، في ثقافتنا العربية الإسلامية (السياسة والدين والجنس). صحيحٌ أنه توجد سلطات ومؤسسات سياسية (و) دينية، مقابل انعدام وجود «سلطات جنسية»، في العالم العربي (و) الإسلامي؛ وصحيحٌ أن السلطة السياسية هي الأقوى والأكثر هيمنةً؛ لكونها هي السلطة المالكة لممكنات ومكامن القوة والسيطرة، لكن، مع ذلك، يبقى الخروج على النظرة التقليدية السائدة، في خصوص التابو الجنسي، في مجتمعاتنا، والتحرر منها، أكثر صعوبةً غالباً من انتهاك التابوهات الأخرى. ويصدق هذا الأمر خصوصاً، حين يتعلق الأمر بالمثلية الجنسية عموماً، وبالمثلية الجنسية بين الذكور خصوصاً. وقد تم اختلاق أو فبركة أحكام دينية، للتحذير من فداحة ذنب أو خطيئة من «يتورط» في ممارسة جنسية مثلية. وأحد هذه الأحكام نجدّها في القول التالي، الشائع في الثقافة الشعبية (الحلبية): «كل شيء يُغتفر إلا إدخال الذكر في الذكر». ويمكن للعقوبات «الدينية» التي ينبغي إيقاعها على المثلي الجنسي، أن تصل إلى الرمي من شاهق، وفقاً للفقهاء السني، والحرق بالنار، وفقاً للفقهاء الشيعي. في المقابل، وعلى الصعيدين النظري والعملية، ثمة «تساهل» كبير، غالباً، في العقوبات المفروضة على المثليات جنسياً.

3) خصوصية وضع تابو الجنس/ المثلية الجنسية (بين الذكور) في الثقافة العربية (و) الإسلامية

لإعطاء مثالٍ عن التداخل بين التابوهات الثلاثة (السياسة والدين والجنس)، وإبراز خصوصية التابو الجنسي، في الثقافة العربية (و) الإسلامية، لا بد من الانتباه إلى مضامين محاجاتٍ بعض الإسلاميين المعادين للديمقراطية و/ أو العلمانية. ففي إطار هجومهم على الديمقراطية والليبرالية والعلمانية وما يتصل بها من أفكارٍ، بوصفها «أفكاراً استعماريةً دخيلةً على مجتمعاتنا وثقافتنا»، يرى أو يعلن معظم هؤلاء الإسلاميين أن

هذه الأنظمة أو النظريات تتضمن إباحة ممارسة الجنس من دون زواج، وإمكانية أن يتبادل الناس القَبَل في الأماكن العامة... إلخ. وتصل محتاجتهم إلى ذروة قوتها، في هذا الخصوص، حين يشيرون إلى أن هذه الأنظمة تبيح المثلية الجنسية. فهذه الإباحة كافية، من وجهة نظرهم، لإظهار مدى انحطاط هذه الأنظمة أو النظريات الغريبة، ولتنفير عدد كبير من الناس من هذه الأنظمة، وإثبات أنها غريبة على قيمنا وثقافتنا ومجتمعاتنا، وغير مناسبة لأن تُطبَّق وتنتشر فيها. ومن الواضح إلى أي حدّ يخدم هجوم الإسلاميين على الديمقراطية المستبدين وثقافة الاستبداد السياسي وغير السياسي.

يمكن توضيح الحساسية الهائلة الموجودة في مجتمعاتنا حيال التابو الجنسي عموماً، والمثلية الجنسية خصوصاً، من خلال الإشارة إلى أن (بعضاً من) أهم القيم الاخلاقية/ الاجتماعية، في ثقافتنا، تتصل، اتصالاً مباشراً وقوياً، بالموضوع الجنسي: قيم الشرف والرجولة أو «الزلمية» والعفة والطهارة... إلخ. وإذا قبلنا رؤية تشارلز تايلور بأن الثقافة الغربية قد حققت نقلةً جذريةً، حين حلَّ مفهوم الكرامة، وما يتضمنه من مساواة أخلاقية بين كل الأفراد، بوصفهم أشخاصاً، محلَّ مفهوم الشرف، وما يتضمنه من تراتبية وعدم مساواة، يمكننا القول إننا ما زلنا في إطار ثقافة يهيمن عليها مفهوم الشرف، لا مفهوم الكرامة. وينبغي الانتباه هنا إلى أن «المفهوم الشرقي للشرف» لا يقتصر على المكانة العليا للشخص، أو بالأحرى للفرد، في السلم الاجتماعي ونسبه الوراثي الرفيع (دينياً على الأغلب)، وإنما يمتد ليشمل، بشكل كبير وخاص، المسائل الجنسية المرتبطة بهذا الشخص. فوفقاً لهذا المفهوم، إن شرف الإنسان- الذكر هو عرضه، أي زوجته وبناته وأمه وأخواته وربما بنات عمه وما شابه أيضاً. وشرف البنت هو جسدها وعذريتها ومدى عفتها وحفاظها على نفسها، في هذا الخصوص.

وتبدو خصوصية المثلية الجنسية بين الذكور واضحةً، وضوحاً كبيراً، حين نقارنها مع المثلية الجنسية بين الإناث، فهذه المثلية الأخيرة لا تؤخذ، كما تشير المؤرخة والنسوية صوفي بيسيس، محققةً «على محمل الجد كشكل من أشكال الجنسانية في مجتمعاتنا. هي نوع من الألعاب العاطفية»¹. وحتى ضمن المثلية بين الذكور، ثمة تفاوتات كبيرة في قوة محظور أو تابو هذا «النوع» من المثلية أو ذاك. فعلى سبيل المثال والخصوص، شتان بين أن يكون المثلي هو الذي يقوم بالإيلاج وأن يكون هو من «يتم الإيلاج فيه». فذروة المحظور أو التابو تتجسد في أن يمارس الرجل الدور المفترض للأنثى في العملية الجنسية. هذا هو الأمر الذي «لا يمكن» للعقل الذكوري المعادي للمثلية الجنسية أن يتقبَّله، أو حتى أن يقبله؛ وهذا هو، تحديداً أو خصوصاً، ما يتسم، في الثقافة الذكورية المعادية للمثلية، بسمات التابو، بالمعنى الكامل للكلمة². وربما كان «زنا المحارم» هو التابو الجنسي الوحيد الذي يعادل أو يفوق، من حيث شدته، تابو المثلية الجنسية بين الذكور. وفي مقابل هذا «التابو

1 - صوفي بيسيس، «بين الكونية والثقافية الضيقة»، حوار مع نائلة منصور، ملف «الجندر، الجنسانية، السلطة»، موقع الجمهورية، 8 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018

2 - يقول محمد سامي الكيال، في هذا الخصوص: «من يتعرض للاضطهاد في معاداة المثلية العربية هو عادةً الطرف السليبي في العملية الجنسية: «المنكوحون» و«المخنثون». هؤلاء لا أحد يخاف منهم خوفاً مرضياً أو غير مرضي، بل يحتقرهم الجميع ويشتمونهم، ويضعونهم في مرتبة دونية. ولعل أكبر عار يلتصق بهم هو تشبيههم بالنساء. فإذا كانت المرأة تحمل عار كونها (منكوحه)، لأسباب بيولوجية يحددها نوعها الاجتماعي نفسه، فإن «المخنث» يحمل عاراً مضاعفاً، كونه منكوحاً دون أن يكون لذلك سبب بيولوجي «طبيعي». محمد سامي الكيال، «لا «هوموفوبيا» في بلاد العرب»، موقع منشور، 03 تشرين الأول/أكتوبر، 2017

الأعظم» وما يماثله، تهون، غالباً أو في كثير من الأحيان، كل الأشكال أو الأنواع الأخرى من المثلية الجنسية؛ وقد يندرج، ضمن هذه الأنواع، البيدوفيليا، أو التحرش الجنسي بالأطفال، أو الاشتهاء والولع بالأطفال!

ومن الضروري الانتباه إلى أن المصطلح المستعمل، في الثقافة الشعبية واللغة اليومية الدارجة، للتعبير عن المثلية الجنسية، لا يتمثل في المثلية الجنسية أو حتى الشذوذ الجنسي، وإنما يتجسد، تحديداً وخصوصاً، في لفظة «اللواط». وعلى العكس من مصطلحي «المثلية الجنسية» و«الشذوذ الجنسي»، اللذين يشيران إلى المثلية الجنسية لدى الذكور والإناث على السواء، فإن مصطلح «اللواط» يختص بالمثلية الجنسية لدى الذكور فقط. ويشير الاستخدام الشعبي والمهيمن لهذا المصطلح، في الحديث عن ظاهرة المثلية الجنسية، إلى مدى قوة وخصوصية تابو المثلية الجنسية بين الذكور، حتى مقارنةً بتابو المثلية الجنسية بين الإناث. وعلى هذا الأساس، يجسّد التحول الجنسي لدى «الذكور/ الإناث» انتهاكاً قوياً وجسيمياً للتابو، حيث يمكن القول إنه يعادل، في قوته وجسامته، انتهاك التابو المتمثل في المثلية الجنسية بين الذكور.

وتبدو خصوصية المثلية الجنسية عموماً، والمثلية الجنسية بين الذكور خصوصاً، واضحةً أيضاً، إذا انتبهنا إلى أن إمكانية التصريح ضدها هي عموماً أكثر سهولةً وشيوعاً، في ثقافتنا، لدرجة أن معظم الناس لا يرون وجوب ممارسة التقية، و/ أو استخدام الكلام «اللائق أو الحصيف سياسياً»، في هذا الخصوص. وبالمقارنة مع التابوهين السياسي والديني، يبدو ذلك أمراً استثنائياً، وافتناً للانتباه، ومثيراً للتفكير عموماً. ففي حين يمارس كثيرون المراوغة والتقية أو الكذب، في خصوص طائفيتهم أو عنصريتهم الإثنو-دينية و/ أو تأييدهم للديكتاتوريات الحاكمة، فإن كثيرين من هؤلاء لا يتورعون عن التعبير، بصراحة (أو بوقاحة!)، عن نفورهم واشمئزازهم من المثلية الجنسية ومن المثليين، وعن معاداتهم لها ولهم، ورفضهم القاطع للمساواة الحقوقية الكاملة بين المثليين والمغايرين جنسياً. وبكلمات أخرى، ليس نادراً أن نجد أشخاصاً معارضين للديكتاتورية، ورافضين للطائفية ولكل أشكال العنصرية الإثنو-دينية، وهم، في الوقت نفسه، معادون علنيون للمثلية والمثليين. وتوضح هذه الجرأة العنصرية تجاه المثليين مدى شدة تجذر القيم المرتبطة بالجنس في النفوس، حيث تبدو بديهيةً وطبيعيةً وأخلاقيةً، إلى أبعد حد، في الوقت نفسه.

2. بعض تكتيكات وحجج معادي المثلية: عرض ونقد

في الشهور أو السنوات الأخيرة، بدأت الجرأة في التصريح بمعاداة المثليين تتراجع، لأسباب متعددة، منها ازدياد حضور النظرة المضادة التي ترى أن حقوق المثليين الجنسيين جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي ينبغي الاعتراف بها، والدفاع عنها، وعدم المساس بها. ولأسبابٍ متنوعةٍ، ازدادت «جرأة» المثليين على التعبير

عن أنفسهم، و«الاعتراف» بمثليتهم³، كما ازداد عدد المدافعين عنهم وعن حقوقهم وحضورهم، في المجال العام والثقافة العربية، بفضل تطور وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني والتواصل الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تحديداً، تحدث غالباً المواجهات/ الصدامات بين المثليين الجنسيين والمدافعين عن حقوقهم، من جهة، والمتهمين عليهم والرافضين لمنحهم هذه الحقوق، رفضاً مباشراً أو غير مباشر، من جهةٍ أخرى. فما هي التكتيكات «الشعبية» المتبعة والحجج المقدمّة في هذه المواجهات الفكرية؟

(1) تكتيك المراوغة والتهرب من المواجهة

التكتيك «الشعبي» الأساسي الذي يتبعه كثيرون من معادي المثليين يكمن تحديداً في محاولة تجنب المواجهة أو الالتفاف عليها، وإظهار ضرورة و/ أو فائدة تجنب الخوض في موضوع المثلية الجنسية، في الوقت الحالي على الأقل. والحجج التي يقدمها هؤلاء الأشخاص، لتسويغ تكتيكهم، تتمثل في القول إن طرح هذا الموضوع، في السياق السوري، على سبيل المثال، يعبر عن الترف الفكري وغير الفكري الذي يعيش فيه صاحبه، بحيث يعميه عن رؤية المشاكل الأساسية والأكثر أهمية التي يعاني منها السوريون، داخل سوريا وخارجها، والمتمثلة مثلاً في حرب الأسديين على السوريين، والاحتلالات الأجنبية الروسية والإيرانية والتركية والأمريكية، وهيمنة القوى الإسلامية المتطرفة المضادة للثورة في المناطق غير الخاضعة للتنظيم الأسدي، بالإضافة إلى مسائل المعتقلين والنازحين والمحتاجين والأطفال والمعاقين... إلخ. فهل يعقل، وفقاً لمُتبعي هذا التكتيك، أن نترك كل هذه المشاكل والكوارث المحيطة بنا، لننصرف إلى الاهتمام بقضية ثانوية مثل قضية «المثلية الجنسية» التي لا تتعلق إلا بعددٍ محدودٍ من البشر؟ يضاف إلى ذلك، إن نوعية الظلم الذي يعاني منه المثليون أخف بما لا يقاس من ذاك الذي يعاني الناس منه عموماً، بسبب المشاكل الأخرى المشار إلى بعضها آنفاً.

من الصعب القول بافتقار هذا التكتيك، وما يتضمنه من محاجّاتٍ أو حجج، إلى درجةٍ ما من المعقولية وقوة الإقناع. فلا يمكن إنكار الوضع الكارثي الذي يعيشه كثيرٌ من السوريين في سوريا وخارجها. وإن كم المشاكل و/ أو كيفها يقتضيان، أحياناً على الأقل، إقامة نوع من التراتبية ووضع سلم للأولويات. وينبغي الإشارة إلى أنه خلال محاولة متبني هذا التكتيك صرف الأنظار عن هذه المسألة، قد يفصحون، مضطرين أو مختارين، عن موقفهم المعادي ل، أو المتحفظ على، أو القابل ل، أو المتقبل ل، حقوق المثليين الجنسيين؛ لكن التركيز الأساسي لهؤلاء الأشخاص يتمحور حول ضرورة عدم تشتيت الجهود، وتبديد الطاقات، وتضييع الوقت، في تناول هذه «المسألة الثانوية». ومن الواضح اختلاف الاستراتيجيات التي يمكن لهذا التكتيك أن يندرج في إطارها؛ فمن جهةٍ أولى، نجد أن بعض متبني هذا التكتيك يستهدفون، بالدرجة الأولى، التهرب من التصريح

3 - انظر، على سبيل المثال: ما كتبه رنيف الشلبي في مقاله المبهر الرائد ((أنا، «الشاذ»)، ملف «الجندر، الجنسانية، السلطة»، موقع الجمهورية، 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018): «لم أرغب حتى فترة قريبة جداً إلا بأن أترك وشأني [...] لم أجهر لأي رجلٍ غيري سوريٍّ بمثليتي إلا قبل كتابة هذه المقالة بشهور قليلة. اعتقدتُ جازماً أنني إن فعلتُ كنتُ سأواجه ضبعاً شرساً يفاخر بكرهه، أو ثعلباً يستعيز عن الكراهية بالسخرية والاحتقار». ما يقوله رنيف الشلبي، في هذا الاقتباس، وفي نصه عموماً، يبيّن التغيرات السريعة التي تحصل في خصوص التصريح بالمثلية الجنسية، والتعبير عن الرأي المدافع عنها، ومناقشته على الملأ في المجال العام.

بموقفهم المعادي للمثليين، ويسعون إلى صرف الأنظار عن هذا الموضوع بحجج متنوعة، لا قيمة لها بذاتها، وإنما هي مجرد ذرائع لتحقيق المآرب غير المعلنة لأصحابها. في المقابل، ومن جهة ثانية، نجد أن بعض متبني هذا التكتيك لا يخفون تأييدهم، من حيث المبدأ، لنيل المثليين حقوقهم الكاملة، لكنهم يرون أن الوضع الحالي غير مناسب لطرح هذه المسألة. فتجنب الحديث، في هذه الحالة الثانية، لا يستهدف التهرب من التصريح بالرأي والموقف في هذا الخصوص، وإنما يهدف إلى إبراز أهمية مسائل أخرى وأولويتها، في الوقت الراهن.

في مواجهة مثل هذا التكتيك، وما يتضمنه من حجج ومحاجات، من المفيد والضروري معرفة الرأي المبدئي لمتبني هذا التكتيك، في خصوص حقوق المثليين؛ لأن مناقشة مضمون هذا التكتيك ودلالاته ومتضمناته وأساسه، تختلف وفقاً لاختلاف ذلك الرأي المبدئي لصاحب هذا التكتيك، في خصوص المثلية الجنسية. وفي مواجهة مثل هذا التكتيك، ينبغي عموماً التشديد على تكامل الحقوق (الأساسية)، بدلاً من الحديث عن أولوية بعضها وثانوية بعضها الآخر، وعلى تحالف المظلومين، بدلاً من الدخول في النفق المظلم لصراع المظلوميات.

فمن حيث المبدأ، ينبغي للمطالبة بحقوق المثليين أن تندرج في إطار المطالبة بتعزيز الثقافة الحقوقية في المجتمع، وأن تتناغم، أو ألا تتعارض على الأقل، مع المطالبة بالحقوق في مجالات أخرى. فمن المهم كثيراً أن تتأسس المطالبة بحقوق هذه الشريحة أو الفئة الاجتماعية أو الجماعة أو تلك، على منظومة حقوقية إنسانية شاملة تقول بالضرورة الأخلاقية للمساواة الحقوقية بين البشر، بوصفهم أفراداً متميزين، وأشخاصاً ينبغي احترام كراماتهم وحررياتهم وحقوقهم الأساسية، ومراعاة خصوصية الأوضاع التي تفضي إلى حرمان بعض هؤلاء الأفراد والأشخاص من المساواة الحقوقية مع الآخرين. هذا التكامل بين الحقوق أساسي. وتحفل المطالبات الحقوقية العربية بالكثير من أشكال التناقض الناتجة عن غياب هذا التكامل في رؤيتها النظرية وممارساتها العملية. فعلى سبيل المثال، هناك من يعارض ديكتاتوراً ما (بشار الأسد مثلاً)، ويؤيد، في الوقت نفسه، ديكتاتوراً آخر، أو يشيد به، عبد الناصر أو صدام حسين مثلاً؛ وهناك من يطالب بحقوق الأقليات المسلمة في أوروبا، لكنه يرفض، في الوقت نفسه، منح الأقليات الإثنية-دينية حقوق المواطنة الكاملة في البلدان ذات الغالبية المسلمة؛ وباختصار، هناك من يطالب برفع الظلم عن طرف ما، ويؤيد أو يبرر، في الوقت نفسه، الظلم الواقع على طرفٍ آخر.

يمكن لفكرة «تكامل الحقوق» أن تساعد على الحد من المساحة المتاحة لتطبيق فكرة «وضع سلم للأولويات»، في المسائل المتعلقة بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية؛ لأن فكرة «تكامل الحقوق» لا تقوم على المفارقة بين الحقوق أو على ضرورة اختيار بعضها على حساب بعضها الآخر، وإنما تقوم على الارتباط الوثيق بين هذه الحقوق، حيث يفضي أي تقدم في أحد مجالاتها إلى تعزيز إمكانية تحقيق التقدم في المجالات الأخرى. وتساعد فكرة «تكامل الحقوق» على الحد من عنصرية الخطابات المضادة للعنصرية. فمن الملاحظ أن الخطاب المناهض للعنصرية والداعم للحقوق، في مجال ما، يقع، بسهولة، في فخ العنصرية، في خصوص مجال آخر، عندما لا يكون متأسساً على منظومة حقوقية واضحة وشاملة ومتكاملة. فليس نادراً أن يتضمن خطاب

بعض المناصرين لحقوق المرأة أو المثليين أو الطفل عنصريةً ما ضد الرجل أو «الشرقيين» أو المسلمين... إلخ. وتساعد القناعة المبدئية بتكامل الحقوق الأساسية، لا بتفاضلها، على تعاضد المظلومين وتعاونهم مع بعضهم بعضاً، بدلاً من أن يتنافسوا في تطوير سرديات مظلومياتهم بطريقة تنافسية، أو بالأحرى تناحرية؛ لكن هذه القناعة المبدئية قد تتعرض لاختبار قاس في الواقع، عندما توضع الحقوق في حالة تعارض وتنافر فيما بينها، تدفع في اتجاه اختيار أحدها على حساب حقوقٍ أخرى.

(2) المثلية موضةً غريبةً وظاهرةً هامشيةً ينبغي عدم تبنيها و/ أو الدفاع عنها

يرى كثيرون من معادي المثليين، والمتبنين لتكتيك «المراوغة والتهرب من المواجهة»، أنه لا يمكن تفسير موقف المدافعين عن المثليين بالظلم المتخيل أو الفعلي الواقع على المثليين الجنسيين؛ فهذا الموقف هو مجرد تبني، غير موفقٍ وغير مناسب، لصرعة أو لموضة غريبة سائدة، في هذا الخصوص؛ وهو تبني غير موفقٍ وغير مناسب؛ لأنه لا يراعي خصوصيات هذه الثقافة وأولوياتها، ولا يكتث بالنوعية الخاصة من المشاكل التي يعاني منها الناس في هذه المنطقة.

القول إن الدفاع عن المثلية هو تبني غير مناسب لموضة أوروبية أو غربية، يستند إلى سوء فهم ينبغي العمل على إزالته. فهذا القول ينطلق من أن هذه الظاهرة ليست واسعة الانتشار نسبياً إلا في «الغرب»، وأنه من الخطأ الاعتقاد بوجود مماثل، كما وكيفاً، لهذه الظاهرة في العالم العربي والإسلامي؛ فأعداد المثليين، في هذا العالم، أقل بكثير، كما أنهم لا يعانون المعاناة ذاتها، وليس لهم، وينبغي ألا يكون لهم، مطالب مماثلة لمطالب نظرائهم الغربيين. في الرد على مثل هذه الأقوال، من الضروري بداية التمييز بين وجود الظاهرة والحضور أو الوجود العلني للظاهرة. فضعف أو انعدام الحضور أو الوجود العلني لظاهرة ما لا يعني ضعف أو انعدام وجودها الفعلي. فالمثلية الجنسية ظاهرة موجودة في كثير من المجتمعات الإنسانية، عبر تاريخها الطويل، لكن ثمة تفاوت في قوة وجودها أو حضورها العلني، وفقاً لمدى (عدم) قبول المجتمع أو (عدم) تقبله لها. وقد كان مفهوم المثلية الجنسية حاضراً في 88% من الثقافات المدروسة أنثروبولوجياً. وعلى الرغم من أن 41 ثقافة من أصل 42 ثقافةً مدروسةً قد أظهرت معارضةً قويةً لهذه الظاهرة، فإن الدراسات أثبتت حضور هذه الظاهرة وشيوعها في 41% من الإثنيات المدروسة⁴.

إن وجود الظاهرة في عدد كبير من المجتمعات، على الرغم من القمع الذي تتعرض له، يشير إلى أنها ليست مجرد ظاهرة عابرة أو ثانوية. في المقابل، إن قوة الوجود أو الحضور العلني لهذه الظاهرة يعتمد على مدى شدة أو مستوى هذا القمع. فإعلان المثلي عن مثليته يعتمد، في كثير من الأحيان، على رد الفعل المتوقع

4 - Mary E. Hotvedt, "Emerging and Submerging Adolescent Sexuality: Culture and Sexual Orientation", Adolescence and Puberty, John Bancroft & June Machover Reinisch, eds. (New York & Oxford: Oxford University Press, US, 1990), p. 162

من محيطه العائلي والاجتماعي، وعلى الحماية القانونية التي توفرها له السلطات الرسمية. ومن هنا نفهم، على سبيل المثال، خفوت أو انعدام الحضور أو الظهور العلني للمثليين وللمدافعين عنهم في مصر، بعد إصدار قانون تجريم المثلية مؤخراً؛ لكن ذلك لا يعني عدم وجود المثليين أو أن عددهم قد انخفض لمجرد انخفاض مستوى حضورهم أو ظهورهم العلني. في المقابل، إن الحماية القانونية للمثليين من محاولات التمييز السلبي تجاههم في المجال العام، والاعتراف المتزايد بحقوقهم، بوصفهم مثليين، جعل وجودهم أو حضورهم العلني، في «أوروبا الغربية على سبيل المثال»، أقوى بكثير، مقارنةً مع وجودهم العلني هناك في السابق.

وينبغي للعدد المتخيل أو الفعلي للمثليين في العالم العربي و/ أو الإسلامي ألا يؤثر في موقفنا من قضيتهم، حيث يتم التقليل من أهمية هذه القضية أو تضخيم هذه الأهمية، انطلاقاً من الأعداد المزعومة أو الفعلية للمثليين، في هذا العالم. وإذا كان كانط قد رفض سعادة البشرية، في حال كان ثمنها التضحية بطفل واحد، فكيف يمكننا القبول بمعاناة عدد كبير من البشر، أو تسويغ مثل هذه المعاناة أخلاقياً، بحجة ضرورة التفرغ للتخلص من معاناة عدد أكبر من البشر الآخرين؟

إن عالمية المثلية الجنسية، وحضورها في مختلف المجتمعات عبر التاريخ، ينفيان كونها أو كون الدفاع عنها، وعن المثليين، مجرد موضة مستوردة وتقليد للآخرين. وحتى إذا قبلنا بتأثر خطاب المدافعين عن المثلية والمثليين بما حصل في «العالم الغربي»، على مستوى الفكر والتشريعات والسياسات الحكومية، فهذا لا ينفي السمة العالمية والإنسانية العامة المحيثة لهذه الظاهرة العابرة للمناطقية. فكل الأفكار والقيم الإنسانية العامة والأساسية نشأت في هذه المنطقة و/ أو تلك، من دون أن يمنعها ارتباطها الإقليمي أو المحلي من الزعم بعالمية إنسانية ما تتجاوز الحدود والتقسيمات الجغرافية والسياسية والانتماءات الفرعية. هذا ما فعلته معظم الأديان والفلسفات وكثير من الأفكار والنظريات والقيم. وعلى هذا الأساس خصوصاً أو تحديداً، يمكننا أن نتحدث لا عن حقوق الإنسان فحسب، بل وعن الإنسان أيضاً، بالمعنيين المعياري والوصفي للكلمة. وانطلاقاً من ذلك، ينبغي غض النظر، جزئياً ونسبياً على الأقل، عن أصول أو منشأ الأفكار والقيم، عند اتخاذ موقف منها ومن مضامينها. ولا أعتقد أنه من المنطقي أن يستخدم الإسلاميون المعادون للمثلية والمثليين حجة «الأصل الغربي» المزعوم للمثلية و/ أو للدفاع عنها، لرفض عالميتها وسمتها الإنسانية العامة. فهؤلاء الإسلاميون أنفسهم لا يرون في انطلاق الرسالة الإسلامية من مكة والمدنية سبباً كافياً لإنكار عالمية هذه الرسالة، وإنسانيتها، وقيمها الأخلاقية السامية، من وجهة نظرهم.

(3) لا تكمن المشكلة في وجود المثليين، وإنما في حضورهم العلني البارز

يقول عدد من معادي المثلية إن «مشكلتهم» مع المثليين الجنسيين لا تتمثل في مثليتهم بحد ذاتها، وإنما في ظهورهم العلني وترويجهم لأنفسهم في المجال العام. وعلى هذا الأساس، يقر بعض الأشخاص بحق المثليين في الوجود، من حيث المبدأ، لكنهم يرون أنه من الأفضل أو من الواجب ألا «يبالغ» المثليون في إظهار مثليتهم

والاحتفاء بها في المجال العام، وأنه من المستحسن أو الواجب تخفيف شدة حضورهم العلني وتمايزهم في المجال العام، قدر المستطاع.

من الواضح أن مثل هذه المطالبات تختزل المثلية الجنسية في الرغبة الجنسية، ولا ترى معنىً كبيراً، أو ضرورةً فعليةً، في الحضور العلني الصريح والبارز للمثليين الجنسيين، في المجال العام، بوصفهم كذلك. في الرد على مثل هذا الاختزال، ينبغي التشديد على أن المثلية الجنسية جزءٌ من هوية صاحبها، ومن مُط حياتته الذي يميزه عن غيره، ويحقق، من خلاله، وجوده، تحقيقاً يتفق، جزئياً ونسبياً، مع مشاعره ورغباته وقيمه وتطلعاته. ولهذا لا يمكن اختزال المثلية الجنسية إلى مجرد رغبة جنسية، كما ينبغي عدم اختزال التعامل المنصف مع هذه الظاهرة إلى الإقرار بالحق في الممارسة الجنسية التي تشبع تلك الرغبة الجنسية. إن الحضور العلني للمثليين، واحتفاءهم العلني بمثليتهم، وتطبيع مسألة حضورهم، المادي والمعنوي، في المجال العام، كل ذلك جزءٌ لا يتجزأ من الحقوق التي ينبغي أن يمتلكها المثليون، ليس بوصفهم مثليين فقط، بل بوصفهم بشراً، أيضاً وخصوصاً.

وينبغي عدم التقليل من معاناة المثليين، جراء الظلم الكبير الذي يتعرضون له، في هذا العالم، بوصفهم مثليين؛ كما ينبغي عدم اختزال هذه المعاناة إلى مسألة الحرمان من رغبة جنسية ما. فالمثلية الجنسية ليست مجرد رغبة جنسية مختلفة يمكن إشباعها بالممارسة الجنسية المرغوبة؛ وإنما هي «نمط حياة» و«صيغة وجود». وترتبط المثلية الجنسية بحياة صاحبها عموماً، وبما يقوله ويفعله ويلبسه، وتعامله مع محيطه الاجتماعي وتفاعله المختلف مع الآخرين، ذكوراً وإناثاً. ومن الصعب فهم معاناة المثلي الجنسي، إذا لم يكن لدينا خبرته أو تجربته، لكن يمكن للخيال أن يسمح لنا بوضع أنفسنا محل المثليين الجنسيين، وبتخيل ما يمكن أن يكون عليه حالنا، لو كنا في مثل وضعهم. وللقيام بذلك، أقترح على من يهمله أمر فهم أوضاع المثليين الذين يتعرضون لقمع وظلم من محيطهم، أن يتخيل نفسه مضطراً إلى أن يتصرف، في المجال العام، بوصفه ينتمي إلى جنس مغايرٍ لـ«جنسه الفعلي»، بوصفه ذكراً أو أنثى. وينبغي للجوء إلى الخيال أن يترافق مع الاطلاع على وجهة نظر المثليين أنفسهم، حين يكون ذلك متاحاً. ويمكن لهذا الاطلاع أن يكون المدخل الأفضل لفهم الآخر، متمثلاً في المثلي الجنسي، خصوصاً حين يستطيع المثليون تقديم نصوص من مستوى نص رثيف الشلبي المشار إليه آنفاً، «أنا الشاذ».

4) المثلية الجنسية تمثل شذوذاً وانحرافاً عما هو طبيعي/ فطري

بعيداً عن أسلوب «اللف والدوران» والمحاولات، المبررة، جزئياً ونسبياً، أو غير المبررة، مطلقاً، الساعية إلى تجنب اتخاذ موقف واضح من موضوع المثلية الجنسية، يبدو أن الحجة «الشعبية» الأكثر شيوعاً وقوةً التي يستخدمها المعادون للمثلية والمثليين تكمن في القول إن المثلية تمثل شذوذاً وانحرافاً عما هو طبيعي/ فطري. وثمة نقاط عديدة ينبغي أخذها في الحسبان، عند مناقشة هذه الحجة ذائعة الصيت.

من ناحيةٍ أولى، ثمة مفارقةٌ كبيرةٌ في استخدام الناس عموماً لمفهوم الطبيعي أو الفطري، وما يقابله من مفاهيمٍ مرادفةٍ ومضادةٍ له. وتكمن المفارقة في أنه على الرغم من الصعوبة البالغة في معرفة ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي في الإنسان، إلا أن معظم الناس يعتقدون بكفاءتهم وقدرتهم على تحديد ما هو طبيعي، وتمييزه عن غير الطبيعي. وفي تاريخ الفلسفة، كان مفهوم «الطبيعي» (من) أكثر المفاهيم الفلسفية إشكاليةً وصعوبةً. ومن المعلوم أن الأنثروبولوجيا تأسست على محاولة التمييز بين ما هو طبيعي وما هو ثقافي أو «غير طبيعي»، وتحديد العلاقة القائمة و/ أو الممكنة بينهما. ومن المعلوم، أيضاً، أن التفكيك (الدريدي خصوصاً)، بوصفه فلسفةً و«منهجاً»، تأسس على تفكيك هذا التقابل القطبي بين الطبيعي والثقافي (في مؤلفات ليفي ستروس، ومن قبله جان جاك روسو، مثلاً)، وإظهار تداخلهما واعتماد كل منهما، في وجوده ومعناه، على الآخر القابع فيه.⁵

من ناحيةٍ ثانيةٍ، من الضروري الانتباه إلى التسميات التي نستخدمها، في هذا السياق، والحمولة الأخلاقية والمعرفية التي يتضمنها كلٌّ منها. فالقول إن المثلية «شذوذٌ» و«انحرافٌ»، ليس مجرد «وصف موضوعي»، كما يزعم معظم المعادين للمثلية والمثليين، بل إنه يتضمن مسبقاً أحكاماً أخلاقيةً تدين المثلية والمثليين، إدانةً جازمةً. فمثل هذه المفاهيم «مفاهيم معياريةً كثيفةً thick normative concepts»؛ بمعنى أنها ليست مجرد «مفاهيم وصفية descriptive concepts»، ولا مجرد «مفاهيم معيارية normative concepts»، بل هي مفاهيم وصفية وتقييمية أو معيارية، في آنٍ واحدٍ. وينطبق الأمر ذاته، انطباقاً أكبر، على مفهوم «اللواط» أو «اللوطي». وقد تجنبنا، في هذا النص، استخدام هذه المفاهيم (شذوذ، لواط... إلخ)؛ لأنها تتضمن، مسبقاً، حكماً تقييمياً سلبياً ناجزاً، على العكس من مفهوم «المثلية الجنسية» ذي الحمولة التقييمية الأخرى، والانحياز القيمي الأقل (وضوحاً). فالجانب الوصفي هو الأقوى في مفهوم «المثلية الجنسية»، في حين أن الجانب المعياري أو التقييمي السلبى هو المهيمن في مفهوم «اللواط» و«الشذوذ الجنسي». ومن الضروري التفكير في هذين المفهومين الأخيرين، قبل، و/ أو أكثر من، التفكير بهما.

ويمكن تطبيق الأحكام السابقة، تطبيقاً كاملاً، على مفهوم «الطبيعة» و«الطبيعي» أو «الفطري»؛ لأنه مفهومٌ معياريٌ كثيفٌ بامتياز أيضاً. ففي استخدام هذا المفهوم، يميل الناس غالباً، وفي مختلف اللغات والثقافات، إلى تضمينه دلالاتٍ إيجابية. وربما أمكن فهم الدلالات الإيجابية المرافقة، غالباً، لمفهوم «الطبيعي»، من خلال الإشارة إلى المفاهيم المقابلة أو المضادة له. فما يمكن أن يقابل الطبيعي، ليس الثقافي فحسب، بل والمشوه والمنحرف والشاذ وكثيرٌ من المفاهيم ذات الحمولة التقييمية السلبية أيضاً. وهذه الحمولة التقييمية السلبية هي المستهدفة، تحديداً أو خصوصاً، في إصرار بعض المعادين للمثلية والمثليين على استخدام مفاهيم أو ألفاظ مثل «غير الطبيعي»، و«الشذوذ» أو «الانحراف»، في هذا الخصوص. والأمر واضحٌ، وضوحاً أكبر، في استخدام لفظة «اللواط». وفي نقاش «طبيعية» أو «عدم طبيعية» المثلية الجنسية، ينبغي أخذ الجانبين

5 - انظر، على وجه الخصوص: جاك دريدا، في علم الكتابة، ترجمة وتقديم أنور مغيث ومنى طلبية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط2، 2012).

الوصفي والتقييمي بعين الاعتبار. فلا- طبيعية المثلية تعني، في هذا السياق، لا-أخلاقيتها من ناحيةٍ، وتحيل على تعارضها مع التكوين العضوي والنفسي «الطبيعي» للإنسان، عموماً، من ناحيةٍ أخرى.

يبدو أنّ الجانب الوصفي من مفهوم «الطبيعي» يحيل، لدى معادي المثلية والمثليين، على بعدٍ ميتافيزيقيٍّ ولا-تاريخيٍّ، أكثر مما يحيل على جانبٍ واقعيٍّ محدّد. فالمثلية الجنسية، من منظور معاديتها، ليست طبيعيةً، على الرغم من وجودها التاريخي «العريق» في مختلف المجتمعات والثقافات. ومفهوم الطبيعي يحيل، هنا، على ما هو أحاديّ وليس له مقابلٌ جدليّ، وعلى ما هو جامدٌ لا يتغير عبر التاريخ، أي تغيرٌ جوهريّ. وتبدو أطروحة لا-طبيعية المثلية بديهيةً، من وجهة نظر متبنيها، إلى درجة اعتقادهم بأنها لا تحتاج إلى حجج تسندها وقرائن تدعمها. لكن حين يتم التشكيك في السمة الأحادية لما هو طبيعيٍّ، من منظور معادي المثلية الجنسية، تبرز ضرورة مناقشة الأطروحة القائلة بلا-طبيعية المثلية الجنسية، ويضطر معادو المثلية، في هذه الحالة، إلى العمل على التدليل على صحة موقفهم وأطروحاتهم، في هذا الخصوص.

ولتسويغ قولهم بـ«لا-طبيعية المثلية الجنسية»، وللتدليل على طبيعة العلاقة الجنسية بين المغايرين، ولا-طبيعية تلك العلاقة بين المثليين، يؤكّد معادو المثلية اختلاف التكوين العضوي الفيزيولوجي بين الأنثى والذكر. فثمة جنسان (ذكر وأنثى)، وكلٌّ منهما بحاجة إلى الآخر ومكملٌ له جنسياً، في الوقت نفسه. ويبين تكوين الأعضاء الجنسية لدى الطرفين اختلافهما وتكاملهما في الوقت نفسه. فكلٌّ من القضيب لدى الذكر، والفرج لدى الأنثى، يمثلان المركز الأساسي للشهوة الجنسية لدى الرجل والمرأة، على التوالي، ويمكن لكلٍّ منهما أن يسهم في إثارة الآخر جنسياً، بما يساعد الطرفين على بلوغ النشوة الجنسية المرغوبة. وتبلغ حجج معادي المثلية الجنسية، والقائلين بلا-طبيعيّتها/ لا-أخلاقيّتها، ذروة قوتها، حين يقومون بالربط بين الممارسة الجنسية وعملية الإنجاب والتناسل. فطبيعية هذه العملية الأخيرة مرهونة بالضرورة بالممارسة الجنسية بين الذكر والأنثى، وليس بين المثليين جنسياً. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بلا-طبيعية/ لا-أخلاقية الممارسة الجنسية بين المثليين؛ لأنها لا يمكن أن تفضي إلى الإنجاب والتناسل.

لوهلة أولى أو أكثر، تبدو أطروحة «لا-طبيعية/ لا-أخلاقية المثلية الجنسية» قويةً ومقنعةً، جزئياً ونسبياً على الأقل، على الرغم من لجوء كثيرين من أصحاب هذه الأطروحة إلى معلوماتٍ مغلوبةٍ أو غير دقيقة، عند محاولتهم إظهار علمية أطروحتهم وموضوعيتها. وتتمثل هذه المعلومات، على سبيل المثال، في القول إن العلماء والأطباء يصفون المثلية الجنسية بأنها شذوذٌ وانحرافٌ، ويصنفونها على أنها مرضٌ عضويٌّ و/ أو نفسيٌّ. ويتفاجأ كثيرٌ من متبني هذه الأطروحة، حين يعلمون أن التصنيفات العلمية قد توقفت عن النظر إلى المثلية الجنسية على أنها مرضٌ أو شذوذٌ منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأنه يصعب كثيراً، حالياً، العثور على أي مؤسسة طبية أو علمية، في «الدول المتقدمة علمياً وطبيياً»، يمكن أن تتبنى المعلومات المغلوبة المشار إليها آنفاً. وليس نادراً، حينها، أن ينتقل معادو المثلية من محاولات الاستناد إلى العلم والطب، لإظهار موضوعية أطروحتهم، إلى التشكيك في علميتهما وموضوعيتهما والقول بتأثرهما بتحيزاتٍ أيديولوجيةٍ وتوجهاتٍ سياسيةٍ غير علميةٍ أو

مضادةً للعلمية. ولن نجادل، هنا، في مدى علمية العلم الذي يقول بطبيعية المثلية الجنسية، ولن ننكر إمكانية تأثره بتحيزاتٍ أيديولوجيةٍ وسياسيةٍ وأخلاقيةٍ، لكننا سنكتفي بتأكيد زيف كل المحاولات الساعية إلى إثبات علمية الأطروحة القائلة بلا-طبيعية/ لا-أخلاقية المثلية الجنسية، وزيف كثيرٍ من الإحصاءات التي يتداولها معادو المثلية، في هذا الخصوص. فعلى سبيل المثال، ثمة مزاعم كاذبةٌ أو غير صحيحةٍ بوجود إحصاءاتٍ تقول إن 40% من المثليين ينهون حياتهم بالانتحار!

لرد على مثل هذه الأطروحة وعلى الحجج التي تسندها، لا بد، بدايةً، من التشديد على أن «طبيعية» المغايرة الجنسية لا تعني مطلقاً أن المثلية الجنسية غير طبيعيةٍ أو منافيةٌ للطبيعة. فالاعتقاد بأحادية الطبيعة، وعدم محايدة الاختلاف والتنوع لها، هو افتراضٌ ميتافيزيقيٌّ لا تسنده التجربة، ولا يقتضيه المنطق، من حيث المبدأ. فالمغايرة الجنسية هي حالةٌ طبيعيةٌ، وكذلك هو حال المثلية الجنسية؛ والاختلاف الأساسي بين الحالتين يكمن، تحديداً، في الشيوخ الأكبر للأولى؛ لكن هذا الشيوخ لا يجعل المثلية الجنسية أقل طبيعيةً أو ينفي هذه الطبيعة. والمثلية الجنسية، مثلها مثل المغايرة الجنسية، مرتبطةٌ بهرموناتٍ عضويةٍ وميولٍ نفسيةٍ؛ وكلا الأمرين (الهرمونات والميول) طبيعيان وتنتج طبيعة الإنسان، العضوية والنفسية.

قد يسلم، جدلاً، معادو المثلية بكل ما سبق، وهم مضطرون إلى ذلك، في كل الأحوال، إذا أرادوا متابعة النقاش والوصول إلى ما يمكن اعتباره حجتهم الأقوى القائلة بوجود ارتباطٍ عضويٍّ طبيعيٍّ بين المغايرة الجنسية والإنجاب أو التنازل، وبأن غياب هذا الارتباط، في حالة المثلية الجنسية، يسمح بتبني الأطروحة القائلة بلا-طبيعية/ لا-أخلاقية المثلية الجنسية. على الرغم مما يبدو من قوة هذه الحجة، فإنها لا تستطيع الصمود طويلاً أمام أي محاكمةٍ نقديةٍ صريحةٍ. صحيحٌ أن هناك من يمارس الجنس لغاية الإنجاب (أيضاً)، لكن ذلك لا يعني أن ممارسة الجنس مشروطةٌ بتحقيق هذه الغاية، فقط أو بالضرورة. فكثيرون من الناس يمارسون الجنس، على الرغم من عدم رغبتهم في الإنجاب أو عدم قدرتهم على الإنجاب، لأسبابٍ متعددةٍ ومتنوعةٍ. فواقع الحياة الجنسية لدى البشر يثبت عدم ارتباط هذه الحياة بمسألة الإنجاب والتنازل بالضرورة. وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول بلا-طبيعية/ لا-أخلاقية المثلية الجنسية، انطلاقاً من كون ممارسات المثليين الجنسيين لا تهدف إلى الإنجاب و/ أو لا تفضي إليه؛ فهذا هو الحال أيضاً في بعض أو أغلب الممارسات الجنسية لدى المغايرين.

يمكن لمعادي المثلية والقائلين بلا-طبيعتها/ لا-أخلاقيتها أن يقولوا إن الارتباط، بين الممارسات الجنسية الطبيعية والإنجاب أو التنازل، لا يحصل في مستوى الوعي الفردي، وإن الحياة، عموماً، والحياة الجنسية، خصوصاً، غايةٌ بطبيعتها؛ وهذه الغايات محايثةٌ لهذه الحياة وللممارسات المنبثقة عنها أو المرتبطة بها، بغض النظر عن وعي الذات أو عدم وعيها لذلك. ومن الواضح عدم إمكانية التذليل على مثل هذه الافتراضات الميتافيزيقية. وتبدو هذه الافتراضات أشبه بالمسلّمات التي تحتاج إلى برهان يسندها، لكنه تفتقر إليه. ولهذا يمكن للمرء قبولها أو رفضها، وفقاً لما يراه مناسباً.

وإذا كان معادو المثلية الجنسية قد اضطروا، في مرحلة سابقة من مراحل النقاش، إلى التسليم جدلاً بإحدى حجج المدافعين عن المثلية، يمكن للمدافعين عن المثلية، أن يفعلوا الشيء نفسه، في هذه المرحلة. قد يقبل المدافعون عن المثليين، لغايات جدلية، أطروحة معادي المثلية بلا-طبيعية المثلية الجنسية، لكنهم سيؤكدون حينها، من جهة أولى، أن اللا-طبيعية هنا لا تعني مطلقاً اللاأخلاقية، ومن جهة ثانية، أن مقابل الطبيعي هنا هو الثقافي، وليس الشاذ والمنحرف أو المشوه... إلخ. ومن المفيد التذكير، في مثل هذا السياق، بأن الأخلاق، والأحكام المتأسسة عليها، تنتمي، بالدرجة الأولى، إلى ما هو ثقافي، وليس إلى ما هو طبيعي أو فطري في الإنسان. وعلى هذا الأساس، لا يمكن لمعادي المثلية أن يقوموا بمهاة اللا-طبيعي باللا-أخلاقي، وإلا لكان عليهم أن يدينوا أخلاقياً الأخلاق ذاتها وبمجمليها؛ لأنها، بمعنى ما، غير طبيعية، بل ومضادة للطبيعة، جزئياً ونسبياً، أيضاً.

5) في (عدم القدرة على) احترام المثليين: التمييز بين الاحترام بوصفه شعوراً واحترام بوصفه سلوكاً

قد يضطر معادو المثلية إلى أن يقبلوا، على مضض، حصول المثليين على حقوق مساوية لحقوق المغايرين؛ لأن معارضتهم ليست مجدية و/ أو قانونية، أو لم تعد كذلك. وهذا هو حال الكثير من اللاجئين العرب والمسلمين في أوروبا الغربية، حيث أصبحوا، فجأة، مطالبين باحترام المثلية والمثليين، بعد أن كان من البديهي أو المسلم به، في ثقافتهم وبلادهم ومجتمعاتهم، لا-أخلاقية ولا-قانونية المثلية. لكن كثيرين من هؤلاء يحتجون على مطالبتهم باحترام المثلية والمثليين، ويؤكدون عدم قدرتهم على ذلك، وأنهم لا يستطيعون التخلص من الشعور بالنفور الشديد من الفكرة، ومن متبنيها وممارسيها، وحتى ممن يدافع عنها وعنهم.

في مواجهة هذه الحالة الشائعة، ينبغي، بدايةً، تعليق الأحكام الأخلاقية بحق مثل هؤلاء الأشخاص وبحق ما يشعرون به. فالأحكام الأخلاقية تختص بما هو إرادي فقط، لدى الإنسان. وما لا يمكن للإنسان أن يسيطر عليه، ويغيره، لا يمكن محاكمته أو الحكم عليه، في خصوصه، أخلاقياً على الأقل. ومن الضروري التنبيه والتنبه إلى هذه النقطة؛ لأن المدافعين عن المثلية والمثليين كثيراً ما يستسهلون إطلاق الأحكام الأخلاقية السلبية بحق من يختلف عنهم، في هذا الخصوص، ليس بالرأي فحسب، بل وبالمشاعر أيضاً. وحتى إذا كان علينا إطلاق بعض الأحكام الأخلاقية، في خصوص من يقتصر على الشعور بالنفور من المثلية والمثليين، من دون أن يعبر عن نفوره بسلوك أو لفظ يؤذيهم، فينبغي لنا حينها النظر إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم ضحايا تربية ومجتمع وثقافة سائدة، وليس على أنهم مرتكبو خطايا، أو حتى أخطاء، بحق المثليين. والتفهم والتعاطف مطلوبان بالتأكيد حينها، وليس مبادلة النفور بالنفور، واللجوء إلى خطاب «الهت والتعير»، للتدليل على الدونية الأخلاقية المزعومة لهؤلاء الأشخاص.

ومن الضروري، في هذا السياق، التمييز بين **معنيين للاحترام**، من أجل توضيح معنى «الاحترام» المقصود في تعبير «ضرورة احترام المثليين». يمكن لمفهوم الاحترام أن يحيل عادةً على أمرين متميزين: **الاحترام بوصفه شعوراً، والاحترام بوصفه سلوكاً**. من حيث المبدأ، المطلوب من النافرين من المثلية، وغير القادرين على تقبلها، نفسياً وفكرياً، هو الاحترام، بوصفه سلوكاً، وليس الاحترام، بوصفه شعوراً.

والاحترام، بوصفه سلوكاً، يعني التعامل مع الآخر/ المثلي، في هذا السياق، على أنه إنسانٌ واعٍ، ينبغي ألا يتدخل أحدٌ في القرارات التي يتخذها، في خصوص حياته الشخصية، الخاصة والعامة، ما دام يحترم القوانين التي يُفترض أو ينبغي أنها تحترمه أيضاً. والاحترام، بهذا المعنى، مطلوبٌ من الآخرين، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الشخص المعني، أو المشاعر التي يشعر بها الآخرون، والأفكار والقيم التي يتبنونها، في هذا الخصوص. إنَّ عدم احترام الآخر هو مسٌّ بكرامته؛ لأنه يعني فرض الوصاية عليه من الخارج، واعتباره شخصاً غير مؤهلٍ لأن يقرر ما هو مناسب له. الاحترام مطلوبٌ، وذو قيمةٍ أكبر، في حال وجود اختلافٍ عميقٍ بين الأشخاص. ففي حال اتفاق الأشخاص، في خصوص أمر ما، من السهل، نسبياً، أن يكون الانسجام هو الطاغي، ولن يكون، حينها، صعباً أن يقبل ويتقبل ويحترم كل طرف الطرف الآخر. أما في حالة الاختلاف القيمي الكبير، فاحترام الآخر المختلف عني أمرٌ أكثر صعوبةً، وأكثر ضرورةً وإلحاحاً، وبالتالي أعلى قيمةً، في الوقت نفسه. وعلى هذا الأساس، يبدو أن الاحترام الذي يمكن أن يبديه النافرون من المثلية الجنسية، تجاه المثليين الجنسيين، هو أكثر صعوبةً وأكثر رقياً، بالمعنى الأخلاقي للكلمة، من ذلك الذي يبديه كثيرٌ من المثليين أنفسهم، تجاه بعضهم بعضاً، أو ذلك الذي يبديه، تجاه المثليين، كثيرون ممن يدافعون عنهم ولا يشعرون بأي مشاعر سلبية تجاههم. وينبغي التنبيه، هنا، إلى أن النظرة الدونية التي يحملها كثيرون تجاه المثليين، موجودةٌ أحياناً لدى المثليين أنفسهم تجاه ذواتهم ومثليتهم. لهذا ينبغي إظهار التفهم عند مواجهة هذه النظرة، من قبل غير المثليين، في بوح وجدانيٍّ أشبه بالاعتراف بالذنب. وينبغي عدم إدانة صاحب هذه النظرة، طالما أنها لم تنعكس في سلوكٍ سلبيٍّ تجاه المختلفين عنه.

3. (إ) رهاب المثليين الجنسيين

يوم السابع عشر من أيار/ مايو هو اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية الجنسية والتحول الجنسي. ففي مثل هذا اليوم، في عام 1990، أعلنت منظمة الصحة العالمية حذف المثلية الجنسية من قائمة الأمراض النفسية.

وقد حصلت، في العقود الأخيرة، تغيراتٌ كبيرةٌ في مفردات ومضامين الخطابات التي تتناول ظاهرة المثلية الجنسية. ولم تقتصر هذه التغيرات على العالم الغربي فقط، بل امتدت، لدرجةٍ أو لأخرى، إلى معظم أرجاء العالم. ومن التغيرات المهمة، في هذا السياق، الشيوع المتزايد لاستخدام مصطلح «المثلية الجنسية» بدلاً من مصطلح «الشذوذ الجنسي». وهذا الشيوع أو التغيير بالغ الأهمية وعظيم الدلالة. فمصطلح/ مفهوم «الشذوذ» ليس مجرد مصطلح/ مفهومٍ وصفيٍّ، كما يحتاج بعض معادي المثلية، أو النافرون منها، خطأً؛ وإنما هو، أيضاً، مفهومٌ

معياريّ تقيميّ، حيث يتضمن تقييماً سلبياً واضحاً للمثلية وللمثليين، على حدّ سواء. في المقابل، إن مصطلح «المثلية الجنسية» هو، نسبياً، مصطلح محايد معياريّاً؛ بمعنى أنه لا يتضمن لا إدانةً للمثلية ولا إشادةً بها. وفي حين أن هذا التغير قد ترافق، في الدول الغربية، مع تغيرات قانونية وسياسية واجتماعية وإعلامية عميقة وجذرية، في خصوص هذا الموضوع، نجد أن هذا التغير، في العالم العربي/ الإسلامي، جزئيّ ومحدودٌ، على صعيد الانتشار، ولم يترافق مع تغيرات كبيرة وأساسية، على الصعيد الأخرى.

ويعكس قيام منظمة الصحة العالمية بحذف المثلية الجنسية من قائمة الأمراض النفسية واقعة أن كل التصنيفات العلمية/ الطبية المعاصرة «المعترف بها»، على الصعيد العالمي، قد توقفت عن النظر إلى «المثلية الجنسية» على أنها مرضٌ أو انحرافٌ أو اضطرابٌ نفسيّ أو عضويّ. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجد، في العالم العربي، مقاومةً قويةً لهذا التشخيص/ التحول، وخطاباً سلبياً عن المثلية و/ أو المثليين وضدهم، ليس بين الناس «العاديين» أو المتدينين أو «المتطرفين» فحسب، بل أيضاً في تناول القانوني والإعلامي والرسمي، وحتى في خطاب كبار المختصين، الفعليين أو المزعومين، بالعلوم الطبية والنفسية والسلوكية المتعلقة بهذه المسألة.

فعلى سبيل المثال، نجد الدكتور أوسم وصفي -الذي يتم تقديمه على أنه الاسم الأشهر أو الأكبر بين المختصين بهذه المسألة في مصر⁶- يقدم نفسه على أنه «طبيبٌ نفسي، ومحاضر متخصص في علاج المثلية الجنسية»، وقد أَلَفَ كتاباً، بهذا العنوان، ولهذا الغرض، ونشره بنفسه⁷، وهو يرفض كل الأبحاث العلمية التي تقول بوجود أساس عضويّ «طبيعيّ» للمثلية، ويرى أن المثلية الجنسية اضطرابٌ تطوريّ يصيب الهوية الجنسية، حيث يمنعها من الاكتمال. وتتمثل أسباب هذا الاضطراب، من منظوره، في الثلاثية التالية: وجود حساسية زائدة، وأب غير جذاب، وأمّ تمارس حمايةً زائدة. ويمكن لتعرض الطفل لاعتداء جنسيّ أن يكون سبباً رابعاً، يضاف إلى الأسباب الأساسية الثلاثة المذكورة⁸

وتتبني الدكتورة هدى قطب -التي تقدّم نفسها، ويقدمها الإعلام، على أنها رائدة متخصصة في علم الجنس والاستشارات الزوجية والأسرية⁹- نظرةً مماثلةً عموماً، مع وجود بعض الاختلافات الثانوية. فعلى الرغم من أنها ترى أنّ المثلية الجنسية مضادةٌ للطبيعة/ الفطرة، فإنها لا تذهب إلى درجة اعتبارها مرضاً أو داءً، وإمّا ترى أنها خللٌ أو انحرافٌ سلوكيٌّ بحثٌ، وليست خللاً أو انحرافاً نفسياً أو عضويّاً، وهي تقول بضرورة وإمكانية

6 - هذا ما حصل في عشرات المقابلات التي أجرتها وسائل الإعلام معه. انظر مثلاً لقائه على قناة «القاهاة والناس»، والمعنون بـ«لقاء مع د. أوسم وصفي عن المثلية الجنسية في مصر».

7 - أوسم وصفي، شفاء الحب. كشف الحقائق عن الجنسية المثلية: الأسباب. العلاج. الوقاية، (دون دار نشر، دون مكان نشر، 2007).

8 - انظر: المرجع السابق نفسه، ص 73 وما يليها.

9 - هذا ما حصل في ظهورها الإعلامي الدائم وفي مواقعها الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. انظر مثلاً: موقعها الخاص.

معالجته، على الرغم من إقرارها أن المؤسسات العلمية الطبية الغربية/ العالمية لا تعتبره مرضاً، ولا ترى أنه يحتاج إلى أيِّ علاجٍ أو معالجةٍ أو تدخلٍ طبيٍّ أو غير طبيٍّ¹⁰.

من الواضح أن التخلي عن الحديث عن المثلية الجنسية، بوصفها شذوذاً جنسياً أو مرضاً، لا يتوافق، في مثل هذه السياقات، مع أي مقارنةٍ إيجابيةٍ متسامحةٍ مع المثلية/ المثليين، ومنصفةٍ لهم؛ بل إن هذه المقاربة تزيد الأمور سوءاً، في بعض الأحيان. فعلى الرغم من كل السلبيات الناتجة عن التعامل مع المثلية على أنها مرضٌ، فإن هذا التعامل يمكن أن يحدّ من تحميل المثلي مسؤولية مثليته، المنظور إليها، في هذا السياق، على أنها جريمةٌ أو خطيئةٌ كبرى. وهذا بالفعل ما يتضمنه منطق خطابي «الخبيرين» وصفي وقطب. فالدكتور وصفي يرفض الحديث عن مرضية المثلية، ويؤكد أن الشخص ليس مسؤولاً عن وجود ميول جنسية مثلية لديه، لكنه يصرُّ، في المقابل، على أن لا-إرادية الميول يقابلها إرادية الخضوع لهذه الميول، والتصرف وفقاً لإملاءاتها، أو مقاومتها، ومحاولة التخلص منها. فـ«في النهاية»، المشكلة والحل يكمنان في إرادة المثلي: فهل يود، فعلاً، أن يتخلص من هذا الاضطراب وعدم النضج في شخصيته، أم إنه يقبل أن يظل غارقاً فيه؟ وتذهب الدكتورة قطب إلى الحد الأقصى من هذا المنطق، فهي تنفي وجود أي أسس جسدية أو نفسية للمثلية الجنسية، وترى أن هذه المثلية ناتجة، غالباً، عن التعرض لاعتداء جنسي أو تجارب جنسية منحرفة وسيئة. وتؤكد أن كلمة السر، الأساسية والحاسمة، في العلاج، هي الإرادة؛ فإذا توفرت الإرادة لدى المثلي، يمكن له، بمساعدة مختصين من أمثال الدكتورة قطب، أن يتخلص من مثليته/ انحرافه، ليعود إنساناً طبيعياً ومعافى. وتقدم الدكتورة هبة قطب نفسها على أنها «مكتشفة طريقة لعلاج الشذوذ الجنسي»¹¹.

يقدم كلام قطب ووصفي أمودجاً «نخبوياً» للخطاب المهيم في المجال العام العربي، في خصوص المثلية الجنسية. ومن الواضح أنه خطابٌ عدائيٌ ومعادٍ للمثلية والمثليين، بوصفهم مثليين، لكونه يركّز على ضرورة التخلص من هذه المثلية، ولأنه لا يتقبل المثلي، بوصفه مثلياً، ويرفض أي تقبّل لهذه المثلية. ولا نعتقد أن مصطلح «رهاب المثلية الجنسية» مناسبٌ لتوصيف هذا الخطاب. فالحديث عن «رهاب المثلية الجنسية» يعطي الانطباع أن الشخص لديه مرضٌ نفسيٌّ أو خوفٌ مرضيٌّ، وأنه ليس مسؤولاً عن فكره وسلوكه العدائي تجاه المثليين/ المثلية، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق. كما يمكن لمصطلح «رهاب المثلية الجنسية» أن يعطي الانطباع أن الأشخاص الذين لديهم هذا «الرهاب» المزعوم هم «الضحايا» الذين يعانون ويتألمون، وليس المثليين الجنسيين، وفي هذا قلبٌ للحقائق، وعكس لأدوار المجرمين والضحايا. وينبغي لنا ألا ننتقل من الحديث عن مرضية المثليين إلى الحديث عن مرضية معاديتهم. فظاهرة معاداة المثليين، و/ أو التهجم عليهم، لها أبعاد وخلفيات سياسية وقانونية ودينية وأخلاقية؛ ويمارس مصطلح «رهاب المثلية الجنسية» تعميةً وتضليلاً، حيث يتجاهل العوامل المذكورة، ويركّز على مرضية و/ أو نفسية/ نفسانية الموقف من المثلية الجنسية. فما يسمى

10 - يمكن الاطلاع على موقف الدكتورة قطب وأفكارها في هذا الخصوص، من خلال مشاهدة تسجيلات ظهورها التلفزيوني الإعلامي في هذا الخصوص على موقع يوتيوب. انظر مثلاً ظهورها في برنامج بوضوح، والمعنون بـ«برنامج بوضوح - د. هبة قطب حوار عن المثلية الجنسية».

11 - هذا منكور في مدوّنتها الخاصة.

بـ«رهاب المثلية الجنسية» هو، في الواقع، صورة نمطية مسبقة سلبية عن المثلية والمثليين، وتترافق هذه الصورة السلبية مع أحكام أخلاقية ودينية بالغة السلبية، ومع خطاب إعلامي واجتماعي وسياسي مضاد للمثليين، بما يفضي إلى أن تثير تلك الصورة مشاعر القرف والنفور والاشمئزاز والاحتقار في نفوس معادي المثلية الجنسية تجاه المثليين الجنسيين.

لم يكن بإمكان الخطاب المعادي للمثليين، في المجال العام والإعلام العربي، أن يهيمن، بهذا الشكل وذاك المضمون، لولا أنه مدعومٌ سياسياً، ومسوَّغٌ قانونياً، من قبل الأنظمة المستبدة التي تتحكم بالمجال الإعلامي المحلي، تحكماً تاماً أو شبه تام. ولا تكثر هذه الأنظمة بالاضطهاد الذي يتعرض لها المثليون من قبل المجتمع عموماً، بل تذهب إلى تعزيز هذا الاضطهاد وقوننته وشرعنته، من خلال تجريم المثلية وتشديد العقوبات الصادرة بحقهم. هذا ما حصل، على سبيل المثال، في كلٍّ من بروناي ومصر. فسلطان بروناي قرر، في عام 2019، فرض قوانين تتشدد في تطبيق الشريعة وتتضمن الرجم حتى الموت للمثليين ومرتكبي الزنا¹²، لكنه، وتحت الضغوط الدولية المنددة بقراره، قام بتعليق هذه العقوبة لاحقاً¹³. وقد قامت السلطات المصرية، قبله، بأمر مماثل. فبعد قيام عددٍ من الأشخاص برفع علم المثليين، في حفل غنائيٍّ، في مصر، أحيته فرقة «مشروع ليلى» المناصرة لحقوق المثليين العرب¹⁴، اعتقلت الأجهزة الأمنية سبعة أشخاص بحجة «تحريضهم على الفسق والفجور والترويج للشذوذ الجنسي»¹⁵؛ ورأى النائب عبد المنعم العليمي، عضو لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، ضرورة إعادة «النظر في عقوبة الشذوذ الجنسي بعد تصنيفه وتحديد هل هو فسق وفجور، أم خطر على الأمن العام، أو فعل يشوه صورة الدولة المصرية»، وأكد أن «ما فعله هؤلاء الشباب من رفع علم المثليين في إحدى الحفلات، يندرج تحت مسمى الأفعال التي تنال من الأمن العام للدولة وتشوه صورة مصر وتزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة»¹⁶.

لا يمكن أن نسمي هذا الخطاب، وما يماثله، ويعبر عنه، بـ«رهاب المثلية الجنسية»؛ فهذا إرهابٌ، وليس رهاباً. هذا إرهابٌ ينشر الرهاب والفرع بين المثليين، ومنهم، ويعزز النظرة الدونية المهينة والتحقيرية السائدة عنهم. وإضافةً إلى عقوبات السجن أو الرجم، هناك الفحوصات الشرجية المهينة والمؤلمة التي يخضع لها المشتبه بمثليتهم في السجون ومراكز الاعتقال العربية/ المصرية. إن هذه العقوبات الشديدة والمعاملة المهينة التي يتلقاها المثليون، هي التي تثير الذعر والخوف والرهاب الشديد لدى المثليين ولدى مناصريهم.

12 - انظر التقرير عن المسألة على موقع دويتشه فيله: «عقوبة الرجم حتى الموت للمثليين تدخل حيز التنفيذ في بروناي».

13 - انظر التقرير عن المسألة على موقع بي بي سي: «بروناي تعلق عقوبة الرجم حتى الموت بحق المثليين».

14 - انظر الحوار الذي نشرته صحيفة الغارديان باللغة الإنكليزية، بعنوان «Mashrou' Leila: the Lebanese indie band championing Arab gay rights»، وترجمته العربية على موقع LGBT، بعنوان «مشروع ليلى: فرقة مستقلة لبنانية مناصرة لحقوق المثليين العرب».

15 - انظر التقرير الذي نشرته ال bbc، بعنوان: «القبض على سبعة في مصر بعد رفع علم المثلية الجنسية في حفل غنائي»، 26 أيلول/سبتمبر 2017

16 - انظر تقرير هشام عبد الجليل، على موقع اليوم السابع، المعنون بـ«نائب بـالتشريعية: سنغلظ عقوبة الشذوذ الجنسي في تعديل قانون العقوبات».

وينبغي عدم ممارسة التعمية على كل ذلك، من خلال الحديث عن وجود رهابٍ من المثليين لدى من يعاديهم ويتهجم عليهم.

يزعم/ يقول كثيرٌ من معادي المثلية الجنسية، ومنهم الخبيران المذكوران، إنَّ استبعاد المؤسسات الطبية الغربية/ العالمية لـ«المثلية الجنسية» من قائمة الأمراض أو الانحرافات أو الاضطرابات النفسية أو الجنسي عملٌ سياسيٌّ، وليس قراراً علمياً طبيّاً متأسساً على نتائج قطعية وأبحاث موثوقة¹⁷. وفي تشكيكهما بيقينية نتائج الأبحاث العلمية التي أظهرت أنَّ المثلية ليست مرضاً أو انحرافاً أو شذوذاً، بل هي مرتبطةٌ بعوامل عضوية- هرمونية ونفسية، بالدرجة الأولى، تناسى الخبيران أنَّ تشكيكهما المذكور لا يتوافق مع أيِّ «بحثٍ علميٍّ» يدعم النظريات التي يقدمانها لتفسير ظاهرة «المثلية الجنسية»، بوصفها خللاً أو انحرافاً سلوكياً، كما تقول الدكتورة قطب، أو اضطراباً وعدم اكتمالٍ في الهوية الجنسية، كما يقول الدكتور وصفي. وإذا كان اعتبار «المثلية الجنسية» ميلاً جنسياً «طبيعياً» أمرٌ مشكوكٌ في علميته، كما يقولان، فمن المؤكد أن لا شيء يوحى بوجود أي سمة علمية للنظريات أو «الشطحات الفكرية» التي يقدمها معادو المثلية. وبغض النظر عن علمية المسألة، ينبغي عدم إنكار أن الدعم السياسي والقانوني الذي يتلقاه معادو المثلية الجنسية، في البلاد العربية، أكبر بكثيرٍ من الدعم السياسي والقانوني الذي يتلقاه المثليون ومؤيديهم، في «الدول الغربية». وينبغي ألا ننسى أن زواج المثليين لم يُشرع، على سبيل المثال، في أمريكا وألمانيا، إلا منذ بضعة أشهرٍ أو بضع سنواتٍ، في حين أن التجريم القانوني والاجتماعي والديني والسياسي للمثلية الجنسية موجودٌ، حتى الآن، في أكثر من سبعةٍ وسبعين بلداً. ولا يخضع تطور الأمور، في هذا الخصوص، إلى منطق التقدم، كما يعتقد/ يتوهم المؤمنون بأسطورة «التقدم»، حيث يمكننا أن نتوقع أن يحصل المثليون على حقوقهم الجنسية، وعلى المساواة الكاملة مع غير المثليين، تدريجياً مع مرور الزمن. وربما كان كافياً الإشارة إلى الحريات والحقوق الجنسية الواسعة، نسبياً، التي كان يحظى بها كثيرٌ من المثليين في أثينا/ اليونان القديمة، أو في العصور الوسطى الإسلامية، وإلى التدهور اللاحق لهذه الحريات والحقوق.

ينبغي عدم إغفال البعد الديني الذي يستحضره معظم معادي المثلية أو يتأسس موقفهم عليه كأسساً جزئياً ونسبياً. ومن الضروري الإشارة إلى أن العلمية المزعومة للآراء والنظريات، والتي تقدمها الدكتورة هبة قطب، في خصوص المثلية الجنسية، قائمةٌ على أساس اعتقادٍ دينيٍّ/ قرآنيٍّ. ففي تقديمها لنفسها على حسابها على اليوتيوب، تقول الدكتورة قطب، المتطوعة بالاستشارات للموقع الإسلامي «إسلام أون لاين» في قسم الاستشارات الزوجية والمشاكل الجنسية: «إن مناهجها متأسّسةٌ على تعاليم القرآن»¹⁸. والنسخة المسيحية، من هذا البعد الديني، نجدها لدى الدكتور وصفي، الحاصل على بكالوريوس في علوم اللاهوت، الذي ناقش رؤية

17 - انظر أوسم وصفي، شفاء الحب. كشف الحقائق عن الجنسية المثلية: الأسباب. العلاج. الوقاية، ص 37-53

18 - هذا ما تذكره في تقديمها لنفسها باللغة الإنكليزية، على صفحتها على اليوتيوب: Dr. Heba Kotb is an Egyptian certified sex therapist and host of The Big Talk, a sexual advice show airing in Egypt. The first licensed sexologist in the country, Kotb bases her methods on the teachings of the Qur'an, which she says encourages strong marital life including healthy sexual relationships between husband and wife.

«دينه المسيحي» للمثلية الجنسية، ومدى معقولة اعتبارها خطيئةً، من منظور هذا الدين. ولا يبدو أن ثمة فارقاً بين الرؤيتين الدينية و«العلمية» عند كلا الخبيرين العلميين المتدينين. ففي كلتا الحالتين، يقول العلم ما يقوله الدين، من وجهة نظرهما: وجود الميل المثلي الجنسي أمرٌ لا-إرادي من حيث أنه ناتجٌ عن ظروفٍ خارجةٍ عن الإرادة، من حيث المبدأ؛ في المقابل، الخطأ والخطيئة يكمنان في الخضوع لهذه الميل وعدم التوجه إلى معالجته والتخلص منه.

المشكلة الأكبر، في الخطاب العربي لمعادي المثلية، ليست وجود هذا الخطاب، بحد ذاته، بل تكمن هذه المشكلة في علميته المزعومة المضلّة، وفي تسويغها، المباشر والمقصود أو غير المباشر وغير المقصود، للاعتداءات الجسدية والمعنوية الشديدة الذي يتعرض لها المثليون في البلاد العربية، والعقوبات «القانونية» الشديدة المفروضة في حقهم، وفي غضة النظر عن هذه الاعتداءات وتلك العقوبات. ولا يمكن لمعادي المثلية أن يزعموا أن خطابهم المعادي للمثلية و/ أو المثليين والذي يسكت، غالباً على الأقل، عن القمع الشديد الذي يتعرض له هؤلاء المثليون، هو خطابٌ مقبولٌ ومسوّغٌ، وفقاً لمبادئ الديمقراطية والحرية. فليس معقولاً الحديث عن وجود هكذا ديمقراطية، في العالم العربي، والتذرع بها، في الهجوم، بل والاعتداء والتهمج، على من «لا حول ولا قوة له»، نظرياً وعملياً، قانونياً واجتماعياً وإعلامياً وسياسياً.

إنّ الأساس الأولي والمبدئي، الذي ينبغي لأي موقفٍ أخلاقيٍّ من المثليين أن ينطلق منه، يتمثل في الإقرار بحرية الإنسان، وحقه، في أن يكون مثلياً أو غيرياً، من دون أي تدخلٍ / قمعٍ خارجيٍّ. هذا الإقرار ضروريٌّ، قبل، وبعد، أي نقاشٍ أو سجالٍ، في خصوص الموقف العلمي / الطبي من المثلية والمثليين. وبعد هذا الإقرار، وبعد رفض كل الممارسات القمعية الإرهابية الممارسة بحق المثليين، والتنديد بها، ومحاولة تجاوزها، يمكن العمل على إيجاد أجواءٍ صحيةٍ ما لقيام نقاشاتٍ بناءة، في هذا الخصوص. وإذا كان الدكتور وصفي يرى أن مشكلة «الغرب»، في التعامل مع ظاهرة «المثلية الجنسية»، هي القيام بربط هذه القضية بمسألة «حقوق الإنسان»، فنحن نعتقد أنّ هذا الربط مهمٌ ومفيدٌ وضروريٌّ وإيجابيٌّ، وأنّ عدم القيام به هو المشكلة والعائق الأكبر الذي يحول دون التخلص من «(إ)رهاب المثلية الجنسية»، في العالم العربي والإسلامي، وفي بقية البلدان والمجتمعات التي ما زالت تجرّم المثلية الجنسية وتعاقب المثليين. فإذا انطلقنا من الإقرار بوجود ميولٍ جنسيةٍ مثليةٍ لدى «المثليين الجنسيين»، ومن الاحترام الذي يجب أن نتعامل، على أساسه، مع أي إنسانٍ بوصفه إنساناً، بما في ذلك الإنسان المثلي، لكان لزاماً علينا أن نحترم خصوصية الحياة الجنسية للمثليين، وأن نقر لهم بحقهم في حرية التصرف في حياتهم الخاصة، وألا نتدخل في هذه الحياة. التعامل باحترام مع الآخرين، يعني، فيما يعنيه، الاعتراف بإنسانية الإنسان، وبأنه شخصٌ واعٍ ذو استقلاليةٍ ذاتيةٍ. الاحترام هو احترام المسافة التي تفصلنا عن الآخرين، وعدم تجاوزها، من خلال محاولة فرض قيمنا وتفضيلاتنا عليهم.

أمل أن يكون مضمون هذه الفقرة قد أوضح، مسبقاً، المعاني المتعددة التي يحيل عليها عنوانها. وأود أن أختتم هذه الفقرة بتوضيحٍ سريعٍ لتلك المعاني. ويمكن اعتبار ذلك التوضيح هامشاً على متنٍ. ويحيل العنوان على أربعة معانٍ رئيسيةٍ.

من ناحيةٍ أولى، وبتجاهل ما جاء بين قوسين، يحيل العنوان على «رهاب المثليين الجنسيين». وكما هو الحال في معظم حالات الإضافة في اللغة العربية وكثير من اللغات الأخرى (الإنكليزية مع of، والفرنسية مع de والألمانية مع von) يمكن لهذا التعبير أن يتضمن معنيين مختلفين: **المعنى الأول** يحيل على الرهاب المزعوم الذي يشعر به غير المثليين تجاه المثليين؛ أما **المعنى الثاني**، فيحيل على الرهاب الذي قد يشعر به المثليون من غير المثليين. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، وبرفع القوسين، يكون العنوان عن «إرهاب المثليين الجنسيين». وهنا أيضاً تتضمن صيغة الإضافة معنيين ممكنين: **المعنى الثالث** يحيل على الإرهاب الذي قد يمارسه المثليون على غير المثليين. أما **المعنى الرابع**، فيحيل على الإرهاب الذي يُمارس ضد المثليين.

ففي خصوص **المعنى الأول**، ثمة اعتقادٌ شائعٌ بوجود مثل هذا الرهاب: «رهاب المثلية الجنسية». وقد حاولت الإشارة إلى أنه إذا كان مصطلح/ مفهوم الرهاب يحيل على ظاهرةٍ نفسيةٍ مَرَضِيَّةٍ، فهو ليس مناسباً لوصف ظاهرة معاداة المثليين. ففي هذه الحالة، يعطي هذا المصطلح انطباعاً خاطئاً بنفسانية هذه الظاهرة ومرضايتها، ويغفل ويطمس حقيقة أنها، قبل ذلك، وبالدرجة الأولى، مسألةٌ أخلاقيةٌ وسياسيةٌ وقانونيةٌ وإعلاميةٌ واجتماعيةٌ. ويرتبط هذا **المعنى الأول** بالمعنى الثالث للعنوان، عند الاعتقاد أن المثليين الجنسيين هم من يثيرون هذا الرهاب المزعوم لدى معاديهم من غير المثليين. فوفقاً لهذه الأطروحة، يمارس المثليون بسلوكتهم إرهاباً يثير الخوف والفرع والرهاب لدى غير المثليين. ويقوم هذا النص على رفض هذه الأطروحة وما يتصل بها من أحكامٍ وقيمٍ.

الأطروحة التي أَدافع عنها، في السياق الحالي، ترتبط بالمعنيين الثاني والرابع. ففي خصوص **المعنى الثاني**، يبدو لي ضرورياً إبراز واقعة أن من يتعرض للتخويف والقمع والملاحقة والعقوبات النفسية والجسدية، المعنوية والمادية، هم المثليون، وأنهم، هم تحديدًا، وليس معادي المثلية، من يمكن ويُرجَّح أن يشعروا بالرهاب من معاديهم وملاحقيهم ومضطهديهم. هذه المعاداة والملاحقة، وذاك الاضطهاد، هو كله ما أقترح تسميته بالإرهاب، بوصفه ممارسةً عنيفةً أو تلويحاً بهذه الممارسة وتهديدًا بها، بقصد الترهيب وإثارة الرهبة والخوف والفرع، لتحقيق أهدافٍ أو غاياتٍ ما. وهذا ما يتعرض له المثليون في معظم البلاد العربية والإسلامية: فمن جهةٍ أولى، يتم ربط المثلية والمثليين بجرائم الاغتصاب والمخدرات والهوس الجنسي المرضي بالأطفال أو بالعصابات والممارسات الإجرامية المنحرفة والمهددة وبالقيم الغربية على المجتمع والثقافة... إلخ. ومن جهةٍ أخرى، يُلَاحَق هؤلاء المثليون ويتم إهانتهم اجتماعياً وقانونياً وإعلامياً، والاعتداء المستمر عليهم، مادياً ومعنوياً، جسدياً وروحيًا، وتُفرض بحقهم فحوصٌ شرجيةٌ، مؤلمةٌ ومهينةٌ، وعقوباتٌ شديدةٌ قد تصل إلى حد السجن لسنواتٍ طويلةٍ أو حتى الإعدام شنعاً أو رجماً.

تتجاوز وتتكشف وتتداخل، في عنوان هذه الفقرة ومنها، المعاني الأربعة المذكورة، بطريقة مقصودة ومرغوبة. وهذه المعاني تحيل على ما هو كائن، من جهة، وعلى ما يجب أن يكون، من جهة أخرى. ومن الضروري استحضار ما هو كائن، عند الحديث عما يجب أن يكون؛ ومن الضروري، أيضاً، أن يأخذ خطاب «ما يجب أن يكون» في الحسبان، ما هو كائن وما يمكن أن يكون. وقد حاولت، في هذه الفقرة، تقديم قراءة نقدية لمفهوم «رهاب المثلية الجنسية» ولخطاب معادي المثلية و/ أو المثليين، عموماً، وقد تأسست قراءتي على ما هو كائن، من جهة، وعلى ما يمكن ويجب أن يكون، من منظوري، ومن منظور منظومة حقوق الإنسان العالمية، من جهة أخرى.

4. في بعض الإشكاليات المرتبطة بسياسات الهوية والتميزين الإيجابي والسلبي تجاه المثليين

تثير مسألة مكافحة التمييز السلبي الممارس ضد المثليين، في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، إشكاليات كثيرة. وعلى الرغم مما يبدو من اتساق هذه المكافحة مع مبادئ الديمقراطية، ثمة شكوك قوية في إمكانية تضمّن هذه المكافحة أبعاداً غير ديمقراطية، أو في إمكانية أن تفضي إلى مثل هذه الأبعاد. فديمقراطية هذه المكافحة تكمن في كونها تهدف إلى إزالة كل أشكال التمييز والظلم التي يتعرض لها المواطنون، بما يساعد على تحقيق المساواة القانونية والمبدئية بينهم، بغض النظر عن الاختلافات الكثيرة والكبيرة الموجودة فيما بينهم. وهذه المساواة هي (إحدى) أهم مبادئ الديمقراطية وأسسها. وفي خصوص هذه المساواة، تحديداً أو خصوصاً، تُثار الكثير من التساؤلات التي تضع ديمقراطية هذه المكافحة موضع شك أو تساؤل على الأقل. فمن ناحية أولى، يبدو أن هذه المكافحة قد تتعارض، جزئياً على الأقل، مع مبدأ حرية التعبير، بحيث لا يستطيع المواطن التعبير عن رأيه بصراحة، في خصوص كثير من المسائل التي يُظن أنها تتضمن تمييزاً سلبياً ضد هذه الجماعة أو تلك. وقد ازدادت حساسية المجتمعات والقوانين الغربية في هذا الخصوص، وازداد التوجّه أو التوجيه، القانوني والسياسي والاجتماعي، بضرورة التقيد بالقواعد المتكاثرة التي تحدد ماهية الصواب السياسي أو اللباقة السياسية في التعبير، حتى عندما يكون ذلك على حساب دقة وموضوعية التعبير عن آرائنا وعن الواقع الذي نتحدث عنه. وازدادت سلبيات هذه الحساسية مع الحضور المتزايد لـ «سياسات الهوية» التي تحوّل أعداداً كبيرة من المواطنين إلى مجموعات ذات هويات متميزة ومظلوميّات عريقة. وفي إطار هذه السياسات، يتم التركيز على خصوصية كل واحدة من المجموعات أو الجماعات المكونة لمجتمع ما، وعلى الاختلافات القائمة بينها، أكثر من التركيز على القواسم القائمة فيما بينهم، وعلى المساواة الواجب حضورها في ما بينهم، أو في ما بين الأفراد المنتمين إليها، بوصفهم مواطنين.

لقد أشرنا، آنفاً، ومنذ البداية، إلى الإيجابية الفعلية لـ «التمييز الإيجابي» وإلى ضرورته المرهنة، وإلى أنه ما زال وليداً بحاجة إلى العناية به، وإلى محدودية انتشاره، مقارنةً مع «التمييز السلبي»، حتى في البلاد الغربية ذات الأنظمة الديمقراطية. ما نود الإشارة إليه، من جديد، هنا، هو أن تحقيق الإيجابية الكاملة لـ «التمييز

الإيجابي» يقتضي فصل هذا التمييز عن سياسات الهوية، والنظر إليه على أنه خطوةً مرحليةً أو مؤقتةً، لكنها ضروريةٌ وأساسيةٌ، في طريق إزالة كل أشكال التمييز السلبي بين الناس، وتحقيق المساواة الحقوقية بينهم، بوصفهم أفراداً وأشخاصاً ومواطنين، بغض النظر عن كل انتماءاتهم الجماعية أو الإثنو- دينية.

ففي إطار سياسات الهوية، يتم إبراز الاختلافات والخصوصيات، والتوجه نحو معاملات تفضيلية أو خاصة لهذه المجموعة أو تلك، بما يتعارض، تعارضاً ظاهرياً على الأقل، مع مبدأ المساواة الديمقراطية؛ ويسهم في احتمال صياغة صراعات هامشية مصطنعة (بين النساء والرجال، بين السود والبيض، بين المثليين والمغايرين، بين المعوقين وغير المعوقين... إلخ)، والتركيز عليها، والتعمية على الصراعات الأساسية في الواقع، والمتمثلة، خصوصاً، في الصراعات الاقتصادية (و)السياسية. ونحن نرى أننا لسنا، وينبغي لنا ألا نكون، أمام تختيار أو قضية عنادية من نوع «إما إعادة التوزيع الاقتصادي- السياسي أو الاعتراف الثقافي- الهوياتي». ومن الضروري إثارة النقاش في خصوص مدى تكامل أو تعارض المطالب المتعلقة بالهوية والاعتراف مع الصراعات السياسية- الاقتصادية، على غرار النقاش الذي دار بين أكسل هونيت ونانسي فرايزر، في كتابهما المشترك «إعادة التوزيع أو الاعتراف، مطارحات فلسفية- سياسية»¹⁹.

المأخذ الأكبر على سياسات الاعتراف في هذا الخصوص، هو أولوية أو حصرية ارتباطها بسياسات الهوية. فمن خلال هذه الأولوية أو الحصرية، يكون الموضوع الأساسي أو الوحيد للاعتراف هو هوية الأفراد وانتمائهم إلى جماعات ما. وفي مقابل ذلك، نحن نعتقد مع نانسي فرايزر أن الهوية ليست، أو ينبغي ألا تكون، الموضوع الأساسي أو الأهم في الاعتراف. فما ينبغي أن يُعترف به، بالدرجة الأولى، ليس هويات الأفراد أو الجماعات، وإنما حقوقهم وقدرتهم على الحصول على هذه الحقوق، وممارستها، وانعكاس ذلك على مكانتهم في المجتمع. وإذا طبقنا ذلك على حالة المثليين، نرى أنه ينبغي عدم العمل على تحويلهم إلى جماعة عضوية متميزة بحاجة إلى معاملة تفصيلية ومختلفة عن تلك التي تتلقاها الجماعات الأخرى. فما ينبغي الاعتراف به، في هذا الخصوص، هو حق المثليين في المعاملة المتساوية وحصولهم على كل الحقوق التي يحصل عليها المغايرون. الهدف، إذن، هو التخلص من التمييز السلبي، وليس الحصول على تمييز إيجابي أو معاملة تفضيلية. والتمييز الإيجابي مسوّغ ومقبول، شرط أن يكون مرحلياً، ولغرض التخلص من التمييز السلبي، وشرط ألا يرتبط، ارتباطاً ماهوياً، بسياسات الهوية.

المثلية الجنسية، كما سبق وأن أشرت، ليست مجرد رغبة جنسية مختلفة عن تلك الموجودة لدى المغايرين، بل هي «مُط وجود» وتمثل جزءاً أو جانباً مهماً من هوية الإنسان- المثلي. ويزداد حضور هذا الجزء أو الجانب في هوية الإنسان المثلي، عندما يتم اختزاله إلى مثليته من قبل الآخرين. وقد يتجسد هذا الاختزال في صيغة سلبية، عندما يتمثل في صيغة القمع والتمييز السلبي، لكنه قد يتجسد أيضاً في صيغة إيجابية يمكن

19 - Nancy Fraser & Axel Honneth, Redistribution or Recognition: A Political Philosophical Exchange, (London; New York: Verso, 2003).

تسميتها بـ«الاعتراف»: الاعتراف بالإنسان المثلي، بوصفه مثلياً، ومعاملته على هذا الأساس. وعلى الرغم من إيجابية هذا «الاعتراف» فإنه يتضمن، دائماً، خطر اختزال إنسانية الإنسان إلى أو في جانب معين من جوانب هويته. فالاعتراف بمثلية الإنسان المثلي قد يتضمن تركيزاً مبالغاً على مثليته التي تميزه عن غير المثليين، وإهمال أو تجاهل السمات الأخرى لإنسانيته التي تجمعها مع آخرين كثر، بغض النظر عن كونهم مثليين أو غير مثليين. ومن هنا تأتي ضرورة الفصل بين مسألتَي الاعتراف والهوية، والانتقال من الاعتراف بالإنسان المثلي، بوصفه مثلياً، أو بوصفه ذا هوية مختلفة عن هوية غير المثليين، إلى الاعتراف بحقوقه ومكانته التي ينبغي أن تكون مساويةً لحقوق الآخرين ومكانتهم، من حيث المبدأ، بغض النظر عن كونهم مثليين أو غير مثليين. إن تجنب سياسة الهوية لصالح سياسة المساواة، من خلال فصل سياسة الاعتراف عن سياسة الهوية وربطها بحقوق الإنسان ومكانته القانونية والأخلاقية في المجتمع، لا بهويته المزعومة أو الفعلية، يسمح بتجاوز الكثير من سلبيات التمييز الإيجابي الذي ينبغي ممارسته مرحلياً، تجاه المثليين وتجاه غيرهم من الجماعات المضطهدة و/ أو المقموعة.

وإذا كان الانتماء إلى جماعة المثليين «انتماء لا-إرادي»، لأنَّ مثلية الشخص (أو عدم مثليته) هي قدرٌ، لا دوراً (كبيراً) للإرادة فيه، فينبغي ألا نخزل الإنسان المثلي، أو غير المثلي، إلى انتماءاته القدرية أو اللا-إرادية، بل ينبغي التركيز على «انتماءاته الإرادية» التي نتجت عن قراره الحر بالانتماء إلى هذه الجماعة (الفكرية أو السياسية أو الأيديولوجية أو الاجتماعية... إلخ). فلإبراز فردية الفرد، واحترام شخصه، ينبغي لنا أن نركز على انتسابه، لا على نسبه. وفي حال تناول النسب أو الانتماء القدرية أو اللا-إرادية، ينبغي أن يتم تركيز الاهتمام، بالدرجة الأولى، على النسب الأوسع والتمثّل في انتمائه، القدرية أو اللا-إرادية، إلى جماعة البشر. ويمكن للانطلاق من الإنسانية، بالمعنى الوصفي للكلمة، أن يساعد على بلوغ درجة إيجابية من الإنسانية، بالمعنى القيمي أو المعياري للكلمة. والإنسان المثلي ليس مجرد إنسان- مثلي، وإنما هو، أيضاً وخصوصاً، إنسانٌ، مثلي ومثل غيري؛ وإذا لم يتأسس الاعتراف بمثليته، والتفاعل معها، على أساس الاعتراف بالإنسانية المشتركة مع غيره من غير المثليين، وعلى أساس فرادته، بوصفه شخصاً متميّزاً عن غيره من الأشخاص، فسيتم اختزاله، ودفعه إلى اختزال ذاته وهويته، في وإلى هذه المثلية. ويمكن لهذا الاختزال أن يتضمن تشويهاً لإنسانية الإنسان المثلي، أكثر من إمكانية أن يكون تجسيدا لهذه الإنسانية أو تحقيقاً فعلياً لها.

5. في ما يشبه الخاتمة

تضمّن هذا الفصل تشديداً على ضرورة حصول المثليين على حقوقهم الكاملة في المعاملة المتساوية مع غير المثليين، استناداً إلى رؤية تتبنى منظومة حقوق الإنسان والقيم الأساسية للديمقراطية والليبرالية (المساواتية). وتم التشديد، في المقابل، على ضرورة تجنب الاقتصار على هذا الموقف الأيديولوجي الأحادي، وعلى أهمية العمل على إظهار أن (كثيراً من) النافرين من المثلية والمعادين لها، في ثقافتنا العربية (و)الإسلامية ليسوا

(مجرد) مجرمين أو جناة أو «أشخاص سيئين» يمكن و/ أو ينبغي إدانتهم ومعاداتهم، بسبب موقفهم السلبي من المثلية الجنسية. فالدفاع عن منظومة حقوق الإنسان، عموماً، ومن ضمنها حقوق المثليين الجنسيين، ينبغي أن يأخذ في الحسبان أن النفور أو عدم النفور من المثلية الجنسية أمرٌ مرتبطٌ بالبنية السياسية-الاجتماعية-التربوية-الثقافية السائدة، أكثر بكثير من ارتباطه بقرار الإنسان-الفرد. وإذا كان الدفاع عن المثلية يتضمن، أحياناً القول إنها ليست خياراً حراً، بل «طبيعةٌ وجوديةٌ»، فبالإمكان الاستناد، جزئياً ونسبياً، إلى الحجة ذاتها، في خصوص النفور من المثلية. فإذا كانت المثلية الجنسية تنتمي إلى ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ«الطبيعة (العضوية-النفسية) الأولى»، فإنَّ النفور منها ومعاداتها ينتميان، في عالمنا العربي/الإسلامي، إلى ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ«الطبيعة (الاجتماعية) الثانية». وإنَّ تغيير أوضاع المثليين وتحسينها والعمل على التخلص من النفور السائد منهم، في ثقافتنا العربية (و)الإسلامية، يقتضي العمل على تغيير البنية السياسية-الاجتماعية-التربوية-الثقافية السائدة المنتجة لهذا النفور، أكثر من اقتضائه انتقاد الأفراد النافرين من المثلية والمثليين، أو حتى المعادين لهم. فمعظم هؤلاء النافرين والمعادين ليسوا فقط ضحايا بنية تدفعهم دفعاً إلى النفور من المثلية والمثليين، بل هم أيضاً ضحايا نظام مستبدٍ سياسياً ومستغلٍ اقتصادياً، وسلبيٍّ وسيءٍ ثقافياً وتربوياً وفكرياً. وفي الدفاع عن حقوق المثليين، ليس مناسباً استخدام منظومة حقوق الإنسان لمهاجمة النافرين منهم، أو حتى المعادين لهم، في مجتمعاتنا العربية (و)الإسلامية، من دون الأخذ في الحسبان أن معظم هؤلاء النافرين والمعادين للمثلية والمثلية هم بدورهم محرومون من معظم حقوق الإنسان، الأساسية وغير الأساسية.

قد يبدو مفارقاً وطريفاً القول إن الدفاع عن المثليين يقتضي، جزئياً ونسبياً، الدفاع عن النافرين منهم، وحتى المعادين لهم، لكن الغرابة الظاهرية التي تتسم بها هذه المفارقة الطريفة تزول، على الأرجح، حال تبيننا لفكرة تكامل الحقوق (الأساسية)، بدلاً من الحديث عن أولوية بعضها وثانوية بعضها الآخر، ولفكرة تحالف المظلومين، بدلاً من الانخراط، نظرياً وعملياً، في صراع المظلوميات. هذا هو السبب الأساسي لتبينا لهاتين الفكرتين في هذا النص، ومحاولتنا نقل النقاشات الشفهية إلى المستوى الكتابي، ومناقشة الحجج الشعبية المستخدمة في خصوص قضية المثليين. يُضاف إلى ذلك، أن تبني هاتين الفكرتين يحمينا من الوقوع في التناقض، السلبي والصارخ، والمتمثل في تبني منظومة حقوق الإنسان من أجل مهاجمة هذا الناس المحرومين وعدم هذه الحقوق عموماً. وإن محاولتنا البحث عن بعض المعقولة في حجج النافرين من المثلية الجنسية، وعدم تحميل هؤلاء المسؤولية الكاملة أو الأكبر، في خصوص هذا النفور وتلك المعاداة، لا يعني تقبلنا أو حتى قبولنا لأي شكلٍ من أشكال هذا النفور وتلك المعاداة. لكننا نعتقد أن التخلص منهما يقتضي فهم أسبابهما وإظهار قدرٍ من التفهم لأصحابهما، بدلاً من الاستسلام لرد الفعل العدائي الحمورابي المتمثل في مبادلة النفور بالنفور والمعاداة بالمعاداة. ومن المعلوم أن المواجهة الفكرية الصدامية الطويلة الأمد، بين المتخاصمين أو المتعادين، تفسح المجال لتأثير كل طرفٍ في الطرف الآخر، تأثيراً سلبياً كبيراً، بحيث تفضي هذه المواجهة إلى تمثل كل طرفٍ لبعض أبرز سلبيات الطرف الآخر، أو التماثل معه، جزئياً ونسبياً، في هذا الخصوص.

وأخيراً وأخراً أقول: لقد عمل هذا الفصل، قدر المستطاع، على تجنب الجدل السلبي، والمتمثل في وجود نقائص أو تناقضات لا يمكن الجمع أو التوفيق بينها، في تركيب أعلى. وفي مثل هذه السياقات، يظهر هذا الجدل عادةً، عن طريق صياغة الاختلافات على غرار القضايا العنادية التالية: إما منظومة حقوق الإنسان وإما ثقافتنا الشعبية المحلية، إما إقرار حقوق المثليين وإما احترام قيم الغالبية المناهضة لهذه الحقوق... إلخ. ولتجنب هذه النقائص والجدل السلبي غير المنتج القائم بينها، و/ أو التخلص منهما، كان من الضروري السعي إلى إقامة جدل إيجابي أو منتج يجمع بين هذه المتناقضات في تركيب أعلى يتجاوز طرفي التناقض ويتضمنهما، جزئياً ونسبياً، في الوقت ذاته. وبغض النظر عن مدى نجاح هذا النص في إقامة هذا الجدل، فإن الأمل كبير في أن يسهم النقاش الذي يتضمنه في التنبيه، من جهة أولى، إلى الضرورة والأهمية المعرفية والأخلاقية والسياسية الكبيرة للسعي إلى إقامة مثل هذا الجدل، ومن جهة ثانية، إلى الإمكانية الفعلية، النظرية والعملية، لنجاح مثل هذا السعي.

 Mominoun

 MominounWithoutBorders

 @ Mominoun_sm

info@mominoun.com

www.mominoun.com

مُهْمِنُون بِلا حدود

Mominoun Without Borders

للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

